

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٤ باء

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات الترحيل الكبرى للاجئين والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أنتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الجلسة العامة.

ووفقا للقرار ٢٩٠/٧٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قد وضعت قائمة المتكلمين على أساس أن البيانات ستكون لها مهلة أقصاها أربع دقائق. وبغية مساعدة المتكلمين

على التحكم بوقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي في مكان جلوس المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين الموقرين تعاوهم في مراعاة الحد الزمني لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين في الوقت المناسب.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يدلي بها صاحب الفخامة سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا.

الرئيس نينيستو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للأمين العام على تنظيم جلسة اليوم. فالمسألة ذات أهمية قصوى. وأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص يتعرضون للتشرد قسرا كل يوم. ومعظم تلك التدفقات تنتج من صراعات من صنع الإنسان. وحجم المعاناة البشرية مروع. إننا نواجه احتياجات متزايدة للمساعدات الإنسانية. يبلغ العجز في التمويل الإنساني للأمم المتحدة حاليا ١٣,٣ بليون دولار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1628986 (A)



وأخيراً، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الهجرة ليست مشكلة فحسب؛ فهي دائماً من أهم العوامل الرئيسية في التنمية. الهجرة المسؤولة والمنظمة والأمنة هي إحدى الموارد التي لا يسعنا إهدارها. وبينما نسعى جاهدين لمنع الهجرة القسرية ومعالجة أسباب الهجرة غير النظامية، نقدّر أن التنقل من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويحدّ من الفقر. وفي هذا الصدد ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أعتقد أنه لا أحد منا يمكنه أن ينسى المرأة اليزيدية التي استمعنا إليها للتو تقول "نحن أيضاً نستحق الحياة" (انظر A/71/PV.3).

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس موزامبيق.

الرئيس نيوسي (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن التحركات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين، التي تمثل فرصة لأعضاء المجتمع الدولي من أجل التفكير وتبادل الآراء بشأن كيفية معالجة التحديات المعقدة التي تفرضها مخنة اللاجئين والمهاجرين.

تأتي ظاهرة الهجرة واللاجئين نتيجة لاختلالات إنمائية عميقة فيما بين البلدان. وفي أفريقيا، لا سيما في بلدي، موزامبيق، فإن هجرة القوى العاملة هي واقع حالي وسابق.

إذ نعتزّف الحكومات بأهمية اللاجئين والمهاجرين وأثرهم على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في قارتنا، فقد اتخذت خطوات لإنشاء إطار استراتيجي للسياسات الأفريقية بشأن اللاجئين والهجرة. والهدف العام من هذا الإطار الاستراتيجي هو تشجيع الدول الأفريقية على

وفنلندا تؤيد تماماً مبادرة الأمم المتحدة وقيادتها. أود أن أعرب عن تقديري للوكالات الرئيسية على تفانيها وكفاءتها المهنية، ولا سيما مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في استجابتها للأزمة الراهنة. هناك مسائل ثلاث مترابطة تتطلب المناقشة. أولاً، الأشخاص الفارون خوفاً على أرواحهم يجب أن يُمنحوا الحماية الكافية. أود أن أسلط الضوء على حقوق اللاجئين والمهاجرين من النساء والأطفال. تعزيز المساواة بين الجنسين هي من الأولويات الطويلة الأمد في فنلندا. يتأثر النساء والأطفال تأثراً شديداً وبصورة غير متناسبة في خضم حركات الهجرة الكبيرة وغير المنتظمة. فالكثير منهم يتعرض للعنف والجرائم، مثل الاتجار بالبشر. يجب احترام حقوق تلك الفئات الضعيفة في كل الظروف.

وانطلاقاً من مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، تعمل فنلندا على تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والعمل الإنساني. وإحدى الخطوات التي اتخذت مؤخراً هي ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، الذي أعلن عنه في مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية باسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وقادت فنلندا هذه المبادرة وتشجع جميع أصحاب المصلحة على إقراره.

ثانياً، التعامل مع اللاجئين وتدفقات الهجرة الحالية ليست كافية. فلم نشهد إلا بداية هذه الظاهرة. ولذلك يجب أن نعمل بتحسين إدارة التدفقات والتعامل مع أسبابها الجذرية. ويجب أن نزيد جهودنا غلامية إلى تجنب نشوب الصراعات، وحلها، ومنع التشرد وتيسير العودة الطوعية والأمنة للاجئين. ونحن بحاجة إلى السلام المستدام والنمو الاقتصادي وخلق آفاق للناس في بلدانهم الأصلية. والمسألة الأساسية هي تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. تقوم فنلندا بذلك عن طريق دعم عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال.

الرئيس فيونيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الصادق للأمين العام على عقد هذا الاجتماع. وأرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١).

لقد وصلت الأزمة العالمية للهجرة والتشرد إلى مستويات غير مسبوقة وما زالت تتفاقم. والمشكلة بحجمها تأتي في صدارة الشواغل الإنسانية. والتصدي لهذه الظاهرة كما تتجلى في العالم مهمة هائلة. وستكون الإرادة السياسية والموارد مطلوبة من الجميع، وبالتالي لا بد من اعتبار المسؤولية العالمية المشتركة المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه التزاماتنا اليوم.

ويجب تركيز اهتمامنا الفوري على تعزيز جهودنا لحماية اللاجئين ودعم أولئك الذين يستضيفونهم وبناء قدرات على الاستقبال الآمن والمستدام قرب بلدانهم الأصلية. وتعمل لاتفيا مع غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لوضع وتنفيذ سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية.

وبحكم مشاركة لاتفيا في مشاريع الاتحاد الأوروبي لنقل الأشخاص وإعادة توطينهم، فما زلنا ندرك حقيقة أن البلدان لا تستطيع التصدي لتحديات الهجرة بمفردها.

إن هذه تحديات عالمية تستدعي استجابة عالمية. وتؤيد لاتفيا الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الأمم المتحدة للاستجابة للاجئين، وستواصل دعمها.

ومن واجبنا ضمان توفر خيارات دخول قانوني للأشخاص الذين هم في حاجة إلى حماية دولية. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول إلى وسائل ملائمة لمكافحة إساءة استخدام النظم والآليات القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون في إدارة الحدود الدولية، باعتباره عنصرا هاما من عناصر أمن الدول، أمر ضروري.

تنفيذ دمج اللاجئين ومسائل الهجرة في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية من خلال وضع سياسات وطنية. والغرض من هذا الإطار هو التصدي للعديد من التحديات، مثل المشاكل الحدودية التي تهدد السلم والأمن، ووضع الآليات لحماية اللاجئين ومكافحة الاتجار بالبشر، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية من أجل التخفيف من هجرة الأدمغة وتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون والنمو الاقتصادي عن طريق تطوير الهياكل الأساسية.

لدى موزامبيق تاريخ طويل من هجرة اليد العاملة إلى بلدان مثل جنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وتزانيا وكينيا واليمن وغيرها من البلدان الأخرى. وانطلاقا من خبرات موزامبيق ومعرفتها، ومن روح التضامن واحترام حقوق اللاجئين والمهاجرين، فإنها تستضيف أكثر من ٢٣ ٠٠٠ من طالبي اللجوء كسبيل لمعالجة تدفقات الهجرة المختلطة، ولا سيما من القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ومعظم هؤلاء الأشخاص يتركون بلدانهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية أو الضائقة الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي.

ولحسن الحظ، وبما إن الحالة تعود إلى طبيعتها، عاد معظم أولئك المواطنين إلى ديارهم. وتفيد تقارير بأن أكثر من ٥٠٠ شخص بقوا في ملاوي. وقد جاء ذلك ثمرة للجهود التي بذلتها حكومة موزامبيق وملاوي ومكتب الأمم المتحدة في بريتوريا بعد اتباع الإجراءات المناسبة، بما في ذلك توقيع اتفاق العودة الطوعية إلى الوطن. وتبقى حكومة موزامبيق ملتزمة بتوفير المساعدة المالية اللازمة لأولئك المواطنين.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا.

خضيم السعي إلى البقاء على قيد الحياة في بلدان أخرى تدفعنا إلى التفكير، وقبل كل شيء، إلى اتخاذ إجراءات.

قبل ٧٠ عاما تقريبا، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص يعاني من الاضطهاد الحق في التماس المأوى في البلدان الأخرى. وقد حان الوقت لترجمة هذا الحق إلى تدابير ملموسة.

إن هذه هي المرة الأولى التي تتناول فيها الجمعية المسائل المتصلة باللاجئين والمهجرة معا. ولا يمكننا أن نتغاضى عن الأسباب ذات الجذور العميقة لهاتين الظاهرتين. ولن ننجح في منع التشريد القسري لأعداد كبيرة من الناس إلا من خلال إيجاد حلول للآزمات السياسية يجري التفاوض عليها بصورة سليمة، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

ولنكن واضحين: إن تدفقات اللاجئين هي نتيجة للحروب والقمع والتطرف العنيف، وليست من أسبابها. ويجب أن تكون الشواغل المشروعة للحكومات بخصوص أمن مواطنيها متمشية تماما مع الحقوق المتأصلة لكل إنسان. وإذا تخلينا عن حماية لا هودة فيها لهذه الحقوق، فستخلى بالتالي عن إنسانيتنا نفسها. وفي علاقاتنا مع الأجانب والآخرين، نحن نختار في النهاية ولاءنا لهذه القيم والتزامنا بالحضارة نفسها.

والبرازيل بلد بنى نفسه بسواعد الملايين من الناس من جميع القارات. ونحن نقدر تنوعنا. وقدم المهاجرون، ويواصلون تقديم، إسهام كبير في تنميتنا. وعلاوة على ذلك، فإن المهاجرين جزء أساسي من هويتنا. وخلال دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في ريو، كان لنا شرف الترحيب بأول وفد للاجئين يتنافس في الألعاب على الإطلاق.

وفي السنوات الأخيرة، استقبلت البرازيل أكثر من ٩٥٠٠٠ لاجئ من ٧٩ بلدا مختلفا. ونعي تماما أن استقبال اللاجئين هو مسؤولية مشتركة. ونحن منخرطون في مبادرات

ولا يمكن تحقيق هجرة نظامية وآمنة ومنظمة إلا من خلال إطار شامل ومتسق وطويل الأمد للسياسات، يعالج الدوافع الكامنة وراء الهجرة ولكن يكفل أيضا حق كل بلد في تحديد الأشخاص الذين يسمح بدخولهم. واتباع سياسة إنسانية وفعالة للعودة وللسماع بالدخول مجددا أمر أساسي وضروري لسياسة هجرة فعالة وشاملة ومستدامة.

والالتزامات التي تم التعهد بها اليوم تعالج بشكل رئيسي عواقب تدفقات الهجرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، يجب ألا ننسى الأسباب الجذرية ويجب علينا مواصلة البحث عن حلول طويلة الأجل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدت قبل عام، أداة عظيمة متاحة لنا لكي نميئ الظروف المفضية إلى تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة والشاملة للجميع وللمساهمة في حل الصراعات ومنع نشوبها. ولذلك، فإن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية في معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين جنبا إلى جنب لتعزيز إدارة الهجرة الدولية. كما أننا على يقين بأن علينا أن نغتنم هذه الفرصة لخلق نظام أكثر مسؤولية وقابلية للتنبؤ من أجل الاستجابة بفعالية للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ميشيل تامر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس تامر (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إن صور الأطفال الذين أزهدت أرواحهم بفعل الإرهاب والصراع قد روعت العالم. والأرواح التي أزهدت في

السيد لي كه تشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد رأى العالم قبل أكثر من شهر في افتتاح الألعاب الأولمبية في ريو، أول فريق أولمبي للاجئين. وسمح الرياضيون للمجتمع الدولي أن يعلم من خلال شجاعتهم ومثابرتهم أنه في حين أنهم بعيدون عن منازلهم ولا يزالون ينتقلون من مكان إلى آخر، فإنهم يواصلون الكفاح من أجل آمالهم وأحلامهم، والتي بسببها يستحقون احترامنا. وفي الوقت الحاضر، أصبحت مسألة اللاجئين والمهاجرين أكثر بروزاً، وهذه الجلسة اليوم هي الأولى من نوعها في استهداف معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين منذ إنشاء الأمم المتحدة.

والمجتمع الدولي يولي مزيداً من الاهتمام لهذه المسألة. وأود المشاركة بالحديث عن ثلاث ملاحظات. أولاً، إن هذه المسألة تتعلق بالسلام والتنمية في العالم وتؤثر على الاستقرار الإقليمي. والتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين تؤثر أو تسبب في سلسلة من القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية. واليوم، إن عدد اللاجئين والمهاجرين أخذ في الارتفاع بمعدل ونطاق لم يُشهد له مثيل منذ عقود. وهذا لا يؤثر على التنمية في البلدان المعنية بينما يهدد السلام والاستقرار الإقليميين فحسب، بل إنه يعيق أيضاً انتعاش الاقتصاد العالمي، ويؤثر على النظام الدولي ويوجد الفرص التي يستغلها الإرهابيون.

وعلى الرغم من أن الهجرة تخص مناطق محددة، فهي قضية عالمية. وما من بلد يمكن أن يظل في مأمن منها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي ردة فعله بقوة. وفي حين أن هذه المسألة تمثل أزمة إنسانية تختبر الضمير الإنساني، نحن نعيش جميعاً في نفس القرية العالمية. فكل حياة ثمينة. وكرامة كل شخص تستحق الحماية. ويعاني الكثير من اللاجئين أثناء تشردهم من الجوع والمرض. والعديد منهم فقدوا أرواحهم أو هم في عداد المفقودين، الأمر الذي يشكل صدمة جسيمة للضمير البشرية. ويجب تعزيز الروح الإنسانية، وألا تتعرض

لإعادة توطين اللاجئين في منطقتنا، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال. وفي بلدنا، وحتى قبل الاعتراف بوضعهم القانوني، تتاح للاجئين إمكانية وصول واسعة النطاق إلى فرص العمل والخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. ونعمل مع الأمم المتحدة لضمان وضع إجراءات تكفل التعجيل بمنح مركز اللاجئين.

ونعمل أيضاً مع الأشقاء والشقيقات في أمريكا اللاتينية في سياق عدة مبادرات لدعم اللاجئين. وهناك مشروع قانون جديد بشأن الهجرة معروض على البرلمان البرازيلي اليوم، وقد دخلت عملية استعراضه مراحلها النهائية. وهدفنا هو ضمان الحقوق وتشجيع المزيد من الإدماج وتجنب تجريم المهاجرين. وسيوفر التشريع الجديد تأشيرات دخول لأسباب إنسانية، وهي الأداة التي استخدمت بالفعل في الماضي لمساعدة حوالي ٨٥ ٠٠٠ مواطن من هاييتي في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، إضافة إلى ما يقرب من ٣ ٣٠٠ شخص من المتضررين من النزاع السوري. وفي صميم سياساتنا ثمة اعتراف راسخ بالكرامة المتأصلة لجميع المهاجرين.

نحن نعيش في أوقات تتطلب الجرأة والشجاعة. وخلال الحرب العالمية الثانية، بادر السيد لويس مارتينس دي سوثا دانتاس، الذي كان في ذلك الوقت السفير البرازيلي في باريس، بإصدار مئات التأشيرات من أجل إنقاذ أرواح المواطنين الأوروبيين المضطهدين. وقد تصرف سوثا دانتاس بدافع الضرورة الأخلاقية، اقتناعاً منه بأنه كان يتصرف وفقاً لقيم المجتمع البرازيلي. وكان بأفعاله سابقاً لوقته، ويجب أن نكون نحن سابقين لوقتنا.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان معالي السيد لي كه تشيانغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية.

ونود تقديم ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية الإضافية خارجا عن تعهداتنا السابقة. وفي حين أننا ننظر في اتخاذ المزيد من التدابير الداعمة، سوف ننظر بجدية في تخصيص الأموال من صندوق الأمم المتحدة والصين الاستئماني للسلام والتنمية وذلك بغية دعم البلدان النامية في جهودها. وسوف نستكشف بنشاط كيفية العمل مع المؤسسات الدولية والبلدان النامية في مجال التعاون الثلاثي.

وتأمل الصين أن يوفر اجتماع اليوم بداية جديدة إلى توافق كامل في الآراء بين الأطراف وإيجاد التآزر الجديد الذي سيؤدي إلى حل مبكر وشامل للمشاكل التي تثيرها التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية):
تستمع الجمعية إلى كلمة صاحب الفخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس أناستاسياديس (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام والرئيس السابق للجمعية العامة، فضلا عن الميسرين المشاركين، ممثلي آيرلندا والأردن، على عملهم القيم في إعداد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وفي هذا الصدد، أود أن أبين أن قبرص تؤيد تماما وبدون تردد الوثيقة الختامية (القرار ١/٧١، المرفق)، التي تسلط الضوء على التزامنا الجماعي بمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. نحن نواجه أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وهي من جهة نتيجة لانعدام الأمن الاقتصادي، وتدني مستويات المعيشة، وانعدام الفرص التعليمية في البلدان التي نرى تدفقات الهجرة منها، ومن جهة أخرى، للاضطرابات الجارية والتطرف والطائفية والحرب الأهلية والإرهاب التي تحدث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم. ولذلك، ينبغي أن تكون معالجة الأسباب الجذرية

المبادئ الأخلاقية الأساسية للخطر. ويتعين على المجتمع الدولي مساعدة اللاجئين وتمكينهم من الشعور بالدفء والرعاية مرة أخرى، وإحياء الأمل فيهم.

وبينما نسعى إلى الاهتمام بالأزمة في أوروبا، ينبغي أيضا إيلاء اهتمام مماثل لسورية وأفغانستان والصومال وجنوب السودان، من بين بلدان أخرى. وفي حين أن المسألة تتطلب، إذا تمت معالجتها، تعزيز التعاون الدولي، فإنه ينبغي بذل الجهود لصياغة وتنفيذ حل شامل في إطار مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، والتي يتعين عليها أن تضطلع بالكامل بدورها التنسيق. ويجب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين احتراماً كاملاً. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا التاريخ والظروف الوطنية. وينبغي على كل منظمة أن تتحمل مسؤولياتها ذات الصلة.

ويجب أن تضطلع بلدان المرور والبلدان المضيفة بأدوارها، استنادا إلى قدراتها. والحاجة الملحة هي حشد الأموال والإغاثة من أجل ضمان تغطية الاحتياجات اليومية الأساسية للاجئين، في حين أنه يجب أيضا معالجة مسألة الإرهاب. ولن تكون التسوية ممكنة بدون جهود بلدان المنشأ. والصراعات والفقر والتخلف هي الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين. والأطراف ذات الصلة بحاجة إلى تسوية منازعاتها عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساهم في محادثات السلام، وتعزيز النمو الشامل للجميع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وتولي الصين أهمية كبيرة لهذه المسائل وقد اضطلعت بدور نشط في معالجتها. وقد فعلنا ما بإمكاننا للمساعدة، حتى عندما كانت الصين فقيرة. وفي حين أن الصين أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق باقتصادها - ولكنها ما تزال بلدا ناميا - فهي ملتزمة بتحمل مسؤولياتها بما يتناسب مع قدراتها. وذلك عمل من أعمال العدالة ومساهمة في بناء السلام والاستقرار في العالم والمنطقة.

وتصميمنا السياسيين على تلبية توقعات مواطنينا من أجل مصلحة البشرية.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا، فخامة السيد توماس إلفيس.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): ترحب إستونيا بمبادرة الأمين العام الفريدة التي مكنتنا والمجتمع الدولي بأسره لأول مرة من مناقشة قضايا اللاجئين والمهجرة في إطار واحد تقوده الأمم المتحدة. وهذا يمكننا من معالجة أوجه القصور في نظام الحوكمة العالمية بشأن مسألة تمس العديد من مجالات السياسة العامة، وهي ذات تأثير هائل على الأمن والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء العالم. وهذا يذكرنا بأن الالتزام والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي مستمران منذ عقود عديدة، وأعني بذلك: العمل بروح الكرامة الإنسانية وبالتعاون مع مساعدة الضعفاء الفارين من الحرب والإرهاب ومن الاضطهاد السياسي أو الاجتماعي ومن الفقر والجوع. ولكن علينا أن نلتزم بعمل المزيد. فلنواجه ذلك الأمر. هذه ليست أزمة لم يسبق لها مثيل. فقد كان على وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل بعد الحرب العالمية الثانية التعامل مع تدفقات للاجئين يفوق حجمها حجم تدفقهم اليوم. وجرى التعهد بتقديم مبالغ تصل إلى ٥٠ بليون دولار بحسب قيمة دولار اليوم للقيام بذلك. وهذا ما يتعين علينا أن نفكر فيه اليوم.

ولكننا اليوم نتكلم عن الأطفال، وهم الفئة الأكثر ضعفاً، وأنا أتكلم بصفتي وُلدت لأسرة من اللاجئين. وفي جميع أنحاء العالم، يبلغ عدد الأطفال اللاجئين والمهاجرين نحو حوالي ٥٠ مليون طفل. وفي غضون عشر أعوام فقط، زاد عدد الأطفال اللاجئين إلى أكثر من الضعف وما زال يزداد. وتبين هذه الإحصاءات الصادمة أننا بحاجة إلى الالتزام بالعمل. إن من واجبنا مساعدة الأطفال في الحصول على موطئ قدم والحماية والصحة والتعليم - وبعبارة أخرى على حياة طبيعية.

للتحركات الكبيرة والطويلة الأجل للاجئين والمهاجرين في صميم استراتيجية المجتمع الدولي.

أولاً، ينبغي لنا تركيز جهودنا لضمان تحويل جميع البلدان المحتاجة إلى أماكن تصبح فيها التنمية المستدامة واقعا ملموسا. وبناء على ذلك، ينبغي على الدعم الاقتصادي أن يكون محدد الأهداف وموجها نحو النتائج، بغية تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تمنع الناس من الهجرة. ثانياً، نحن بحاجة إلى تعزيز السلم الإقليمي بفعالية بغية إنهاء الصراعات الجارية ومنع وقوع صراعات مستقبلية. وفي هذا الصدد، إن قبرص ملتزمة بالتعاون مع الشركاء الآخرين والجيران لإقامة شراكات فعالة في شرق البحر الأبيض المتوسط، مولدة بالتالي الظروف اللازمة للسلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وبالتوازي، وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أيضا توجيه جهودنا بشكل مشترك وشامل نحو مكافحة المتجرين بالبشر والعناصر التمكينية للإرهاب. وتقوم جمهورية قبرص بالفعل باتخاذ إجراءات على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة. وفي الآونة الأخيرة، بصفتنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، قبلنا إعادة توطين اللاجئين في بلدنا وأدخلنا تدابير تهدف إلى الاعتراف بضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم، والملاحقة القضائية والإدانة للمتجرين، وتعزيز التعاون الثنائي بشأن دعم اللاجئين وإدارة الهجرة.

وبينما ننتظر تقرير الأمين العام في الدورة الحادية والسبعين، أود أن أؤكد للأعضاء أن بلدي سيواصل العمل من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود اليوم. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن تحقيق تلك الالتزامات، استناداً إلى مبادئ التضامن وتقاسم المسؤولية واحترام حقوق الإنسان وكرامته، سيكون مؤشراً هاماً لنجاح المنظمة وأهميتها. كما سيكون دليلاً على إرادتنا

الملكية المشتركة، ستسهم في تسوية التزايدات سلميا وفي تقدم الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي توفير حياة أفضل للجميع.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد وليام روتو، نائب رئيس جمهورية كينيا.

نائب الرئيس روتو (تكلم بالإنكليزية): أشيد بعقد هذا الاجتماع الذي يلقي الضوء على محنة الأشخاص الباحثين عن الأمان والكرامة. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان كينيا للأمين العام على عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/ مايو من هذا العام. فقد أعاد مؤتمر القمة تركيز اهتمام العالم على محنة اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم.

إننا نعيش في عالم يتمتع بازدهار وتقدم تكنولوجي لم يسبق لهما مثيل ويشهد اتساع نطاق الديمقراطية والعولمة ولكن بالرغم من تلك المعالم الهامة على الطريق، فإننا نشهد أكبر عدد من المشردين منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن أن يكون هناك اهتمام للمجتمع الدولي أكبر من تلك الحقائق غير المتناسبة.

ومن الواضح أن الإطار الذي يهدف إلى الاستجابة للمعاناة الإنسانية أصبح غير فعال. وعلى مر التاريخ، اعتمدت تنمية العالم على تنقل السكان. وأقول ذلك بكل وضوح إدراكا مني أن مدينة نيويورك العظيمة وهذا البلد العظيم، الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من المدن والبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم هي نتاج لتنقل السكان والهجرة. وفي الواقع، ما دامت هناك قرى وبلدات وأحياء غير آمنة وما دما نعاني من الجوع الشديد والفقر المدقع، ستظل الهجرة جزءا من تاريخ البشرية. وعلى أية حال، فإن الهجرة ذاتها وتنقل السكان قديما قدم البشرية.

وتولي إستونيا اهتماما خاصا لمحنة الأطفال اللاجئين والمهاجرين وتعمل من أجل تعزيز تدابير حماية الأطفال وإدماجهم في الأطر والممارسات التشريعية الوطنية والأوروبية، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والقانونية وكذلك تدابير مكافحة التمييز وكرهية الأجانب.

إن توفير التعليم للأطفال اللاجئين والمهاجرين ومنحهم المساواة في الوصول إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والخدمات العامة يساعد على بناء مجتمع أقوى وأكثر أمنا. وأود أن أعطي بعض الأمثلة: أولاً في مخيم الزعتري بالأردن جهزت إستونيا فصولا لتعلم الكمبيوتر مما أتاح تنظيم دروس في الكمبيوتر لتلاميذ المدارس الابتدائية في المخيم. ثانيا، أعادت الحكومات المحلية في إستونيا توطين اللاجئين السوريين من تركيا أو أعادت نقل اللاجئين من اليونان وتأكدت على الفور من التحاق جميع الأطفال من سن سنة ونصف إلى ١٧ سنة بالتعليم، إما في دور الحضانة أو المدارس الأولية أو الابتدائية.

ولذلك، نعتقد أن الخطوات والإجراءات العملية التي تتخذها إستونيا وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعالج الشواغل والمقترحات الرئيسية التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في تقريرها الأخير المعنون "أطفال مقتلعون: الأزمة المتنامية للأطفال اللاجئين والمهاجرين".

تولى الرئاسة الرئيس المشارك بالنيابة السيد نالاندريان (أرمينيا).

كما لا يقل أهمية عن ذلك معالجة أسباب النزاع والعنف والفقر المدقع في البلدان الأصلية للهجرة. وفي ذلك السياق، فإن مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بوضع إطار جديد للشراكة في مجال الهجرة مع بلدان ثالثة في سياق الخطة الأوروبية بشأن الهجرة مناسبة الآن أكثر من أي وقت مضى. واتفاقات الهجرة المصممة خصيصا مع بلدان المنشأ، والتي توضع وتنفذ بروح

وفي الختام، إسمحوا لي أن أقول إن حكومة كينيا ساهمت بمبلغ ١٠ ملايين دولار في إطار ترتيب بين حكومة كينيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحكومة الصومال، لضمان عودة آمنة ومنظمة وإنسانية للاجئين إلى الصومال.

وتعهد المجتمع الدولي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم تلك العملية. وبينما أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم، تم إيداع أقل من ١ في المائة من هذه الأموال خلال السنوات الخمس الماضية. ولذلك، أود أن أذكر المجتمع الدولي بقوة خلال هذه الجلسة، بأننا بعد أن اعتمدنا القرار ١/٧١ بعنوان "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين"، فإن المجتمع الدولي مدين للشعب الصومالي، أولاً، بدعم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، بحيث يمكننا مواصلة إقامة مناطق آمنة لكي يتسنى للاجئين الصوماليين العودة إليها، ثانياً، تقديم الدعم لحكومة الصومال لضمان وجود بنية تحتية تمكن البلد من دعم مواطنيه، وثالثاً، دعم إعادة اللاجئين إلى الوطن بشكل منظم.

ويحدوني الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بما تعهد به بموجب إعلان نيويورك.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إدريس ديبي إتنو رئيس جمهورية تشاد.

الرئيس ديبي إتنو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

وينبغي التذكير بأن هذا الاجتماع ينعقد في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد قبل أربعة أشهر في اسطنبول. لقد شكل مؤتمر قمة اسطنبول، الذي ركز على موضوع البشرية ككيان واحد بمسؤولية مشتركة، فرصة للمجتمع الدولي بأسره لتجديد التزامه بالنظر بشكل كامل

فكيف يحدث في القرن الحادي والعشرين أن تصبح ظاهرة، كانت قاطرة للتجارة والرخاء، خاضعة لكرهية الأجانب الآن ويحركها التمييز والاضطهاد والمعاملة اللاإنسانية؟ كيف يشهد العالم انخفاضاً مطرداً في الامتثال لمبدأ تقاسم الأعباء؟

ومنذ الاستقلال، ما فتئت كينيا تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين. وعلى مدى عقود عديدة، تطورنا لنصبح حصناً للتضامن الدولي في حماية ومساعدة السكان المكرويين. واليوم بينما أحاطب هذا الاجتماع، فإن كينيا من بين عشرة بلدان في العالم تمثل موطناً لأكثر عدد من اللاجئين والمشردين. وفي الحقيقة، فإن مجمع داداب للاجئين هو أكبر تجمع للاجئين في أي مكان من العالم - إذ يعيش ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في مجمع واحد.

ونتيجة إدراكنا كبلد للالتزامنا تجاه المجتمع الدولي والتزاماتنا، أصبحنا موطناً لمئات الآلاف من اللاجئين الذين جاءوا إلى بلدنا وتشاطرونا معهم الموارد المتاحة للشعب الكيني.

لقد تقاسمنا مياهاً وبنيتنا التحتية وشبكتنا الكهربائية. ورغم أن لدينا بيئة هشة، ووجود منافسة أحياناً بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، واصلنا الاضطلاع بدور في الساحة الدولية لضمان تقاسم سكاننا كل ما لديهم مع اللاجئين. وأجرؤ على القول إن ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ قد طرّقوا أبواب مؤسساتنا في كينيا. وينص القانون في كينيا على ضرورة ذهاب كل طفل إلى المدرسة. وتتشاطر المرافق التعليمية مع أشقائنا وشقيقاتنا من اللاجئين.

واسمحوا لي أيضاً أن أقول إن الحكومة الكينية تعمل على تنفيذ التزاماتها من خلال دعم الإخوة والأخوات المكرويات. وقد أسهمت بقوات ومعدات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أنشئت من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال بحيث يمكن للاجئين إيجاد مكان للعودة إلى الوطن.

المتثلة في إنقاذ الأرواح، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحليل المخاطر وأوجه الضعف. ويتمثل التحدي الأكبر في تمويل الخطة، التي تقدر ميزانيتها بـ ٥٠٠ مليون دولار. ومن المرجح أن يؤدي انعدام التمويل لخطة الاستجابة، إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويفتقرون إلى خدمات رعاية صحية ملائمة، وإلى خطر تفشي الأوبئة، وعدم حصول أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ طفل على التعليم، وعدم توفير الحماية لما يزيد عن ٦٥٠.٠٠٠ مليون مشرد، وانعدام فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي للأشخاص المشردين والسكان المعرضين للخطر الشديد.

وأود أن أرحب بالزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها وفد الحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي وصل إلى تشاد في تموز/يوليه، بغية تخفيف التوترات المحيطة بالحالة الإنسانية الحادة في حوض بحيرة تشاد. كما أود أن أرى استجابة عاجلة من جانب المجتمع الدولي من أجل مساعدة سكان المنطقة في جهودهم الرامية إلى التصدي لهذه الأزمات. ولئن كنت أرحب باعتماد القرار ١/٧١ بشأن اللاجئين والمهاجرين، أود أن أشدد على الحاجة إلى النظر بمجدية في أسباب هذه الحالة الإنسانية، التي تتمثل في جملة أمور، في انعدام الأمن والإرهاب والفقر وتغير المناخ، والنتائج الناجمة عن ذلك، والمتثلة في أعمال العنف وعدم الاستقرار والمهجرة. ولذلك، يجب أن نتخذ إجراءات تهدف إلى استئصال جذور الشر، بدلا من الحد من النتائج، التي تعد دائما مأساوية من الناحية الإنسانية.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.

الرئيس السيسي: إسمحوا لي في البداية أن أحيي السيد الأمين العام على عقد هذه الجلسة، وأن أثني على الجهد المتميز

في المسألة الإنسانية الشائكة هذه. وخلال مؤتمر القمة، تحمل القادة من جميع أنحاء العالم مسؤولياتهم تجاه شعوب العالم عن طريق الالتزام بدفع عجلة خطة العمل من أجل الإنسانية، التي وضعها الأمين العام. ويقع ملايين الرجال، وفي المقام الأول النساء والأطفال ضحايا للتزاعات والكوارث الطبيعية، مما يعني أنهم يضطرون إلى مغادرة ديارهم في ظروف رهيبة. وأفريقيا هي إحدى الأماكن التي تجري فيها تلك المآسي.

إن بلدي، تشاد، يصور بمجدارة المشكلة الإنسانية اليوم. حيث ترحب تشاد بمئات آلاف اللاجئين والمشردين داخليا الفارين من بؤر التوتر. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد كينيا وإثيوبيا، تستضيف تشاد أكبر عدد من اللاجئين يقدر بنحو ٧٥٠.٠٠٠ شخص في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا ١٣٠.٠٠٠ عائد تشادي من جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزالون ينتظرون الإدماج في كل المناطق التي تستضيفهم على أراضيها الوطنية. لقد كنا إحدى أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم. إن تشاد تفي بالتزاماتها الدولية، بدعم من شركائها، لا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة، وقدمت مساعدة طارئة من خلال استضافة وتوفير الحماية اللازمة للأشخاص المشردين واللاجئين والمهاجرين.

وفيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين، عقب الأزمات في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا، شهدت تشاد منذ عام ٢٠١٥، حالات إنسانية جديدة نتيجة للفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام. ووفقا للمعلومات الحالية الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة. وقد استجابت الحكومة لهذه الحالة، بالتعاون مع شركائها، من خلال وضع خطة استجابة إنسانية، تستند إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة،

ملاجئ إيواء. ويتمتع العديد منهم بمعاملة متساوية مع المواطنين المصريين في خدمات التعليم والصحة والسكن والاستفادة من منظومة الدعم السلعي أسوة بالمواطنين رغم العبء الكبير على الموازنة العامة للدولة.

ولعلنا نتفق جميعاً أن مكافحة الهجرة غير الشرعية ينبغي أن تكون على رأس أولوياتنا الدولية. ونتفق أيضاً أنه لا سبيل لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية إلا بمعالجة جذورها الرئيسية، وفتح مزيد من قنوات الهجرة الشرعية وتطوير أنماط جديدة لها والتوصل إلى حلول سياسية للأزمات التي تشهدها دول المنطقة، وليس من خلال الحلول الأمنية وغلق الحدود، بما يخالف اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الإدارة الجيدة للهجرة تعود بالنفع على دول المصدر والمعر والمقصد؛ فهي تسهم في تلبية احتياجات أسواق العمل ودعم جهود التنمية وخلق فرص استثمارية وفتح أسواق جديدة. غير أننا نرصد، بمزيد من القلق، ظاهرة كراهية الأجانب والتمييز العنصري ضد اللاجئين والمهاجرين التي تتصاعد وتيرتها في العديد من مناطق العالم، وبدأت تظهر في شكل ممارسات سلبية وعنيفة تتخذها بعض الحكومات، مثل مصادرة الأملاك أو على المستويات الشعبية، مثل استهداف الجماعات المتطرفة للأطفال والقصر من اللاجئين. وكذلك تزايد الرفض المجتمعي لاستقبال اللاجئين وإدماجهم في المجتمعات المستقبلية لهم والتقايس عن تقديم سبل الرعاية والخدمات الأساسية.

السيد الأمين العام، أثنى غالباً جهودكم لدفع الزخم الدولي لتناول قضايا الهجرة واللجوء ونرحب بالجهود الجارية من أجل صياغة وإصدار العهدين الدوليين حول اللاجئين والمهجرة وندعوكم إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز العمل المشترك وتشجيع الحوار بين الدول، حول الهجرة والتنمية

الذي بُذل خلال الفترة الماضية للإعداد لما سيخرج عنها من نتائج هامة لمعالجة قضية التدفقات الكبيرة وغير المسبوقة للهجرة واللجوء وما تفرضه من تحديات تجاه مجتمعاتنا.

أود أن أعرض الجهود الوطنية لتعظيم الفوائد الإيجابية للهجرة ومكافحة تهريب المهاجرين، حيث وضعت الحكومة المصرية مسألة تطوير التشريعات ذات الصلة على رأس أولويات استراتيجيتها الوطنية لمعاقبة مرتكبي تلك الجرائم وتعويض الضحايا، وصدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٠، وجارٍ الانتهاء من قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية.

كما عززت مصر جهود التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، وإعادة تأهيل راغبي الهجرة والتعامل مع التحديات التي يواجهونها. كل ذلك بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها قوات الأمن والقوات المسلحة لتأمين الحدود البرية والبحرية وإحباط محاولات تهريب المهاجرين والقبض على العصابات لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

وانطلاقاً من إيماننا القوي بأهمية العمل المشترك والتعاون لمعالجة جذور الأزمة، نحرص على المشاركة بفعالية في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة على المستويات العربية والأفريقية والأوروبية، وفي إطار المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ونؤكد دائماً في إطارها على محورية البعد الإنمائي والابتعاد عن سياسة غلق الحدود، واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتوفير الحماية لهم بما يتفق مع الالتزامات الدولية.

تتحمل مصر، انطلاقاً من التزامها الدائم بمسؤولياتها منذ تفجر قضية اللجوء، أعباء استضافة أعداد ضخمة من اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات، بلغ عددهم ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ، ما بين مسجلين وغير مسجلين. ونعمل على توفير سبل المعيشة الكريمة لهم من دون عزلهم في معسكرات أو

ويتعرضون فيها للموت والاستغلال والابتزاز من قبل شبكات إجرامية منظمة تقوم بتهريبهم والاتجار بهم.

إن ليبيا، باعتبارها دولة عبور، تتأثر سلبيًا بظاهرة الهجرة. فهي تواجه تحديات نتيجة استمرار تدفق المهاجرين الذين يدخلون البلد بطريقة غير شرعية. وكثير منهم لا يملك حتى أوراقًا ثبوتية. وقد ارتفع مؤخرًا بشكل مأساوي عدد الناس - رجالًا ونساء وأطفالًا - الذين يجازفون بحياتهم في رحلات غير آمنة على قوارب متهالكة عبر البحر المتوسط قاصدين أوروبا على أمل الخروج من حالة البؤس وعدم الأمان التي يعيشونها في بلدانهم. وقد استغلت الشبكات الإجرامية المنظمة، لا سيما الشبكات الضالعة في التهريب والاتجار بالبشر، الحالة الأمنية في ليبيا من أجل توسيع نطاق عملياتها مما أدى إلى تفاقم حالة عدة الاستقرار في البلد. إن تحديات الهجرة غير الشرعية ليست تحديات أحادية الجانب أو ثنائية، بل هي تحديات تعاني منها دول العالم وإن اختلفت درجة الحدة بين دولة وأخرى. وبالتالي، فإن مسؤولية التصدي لها لا تقع على ليبيا بمفردها، وإنما بتضافر الجهود الإقليمية والدولية معًا. وبالرغم من تعدد التحديات التي تواجه حكومة الوفاق الوطني المتمثلة في مكافحة الإرهاب والتطرف والحاجة إلى تحسين الخدمات، فإنها تعمل في حدود إمكانياتها لضمان حماية حقوق هؤلاء المهاجرين ومكافحة تهريبهم والاتجار بهم. ونؤكد، في هذا الإطار، استعداد حكومة الوفاق الوطني للتعاون مع أي جهد دولي للحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح في عرض البحر الأبيض المتوسط ووقف هذه المأساة الإنسانية وتخفيف معاناة المهاجرين غير الشرعيين، بشرط أن يكون هذا الجهد في إطار احترام مبادئ القانون الدولي وخاصة مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد آن الأوان لأن نفكر مليًا للخروج بليبيا من حالة عدم الاستقرار والتوترات والعنف ومساعدتها على العودة إلى

وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، وتطوير رؤية موحدة وموقف قوي لتوفير حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية ومعالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالبشر إلى الهجرة والتزوع إلى اللجوء مما يجعلهم فريسة في أيدي عصابات الجريمة المنظمة. فقد آن الأوان لنستبق العمل الدولي، لا سيما وأنني ألس ألس رغبة حقيقية في الاستفادة من هذا الزخم والبناء عليه. وختامًا، أجدد وأؤكد التزام مصر بدعم جهود التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة وأدعوكم جميعًا لتعزيز التعاون لدعم جهود التنمية والتوصل إلى حل للصراعات السياسية في المنطقة، حتى لا يضطر البشر إلى التزوح من أوطانهم بحثًا عن الأمان أو لنيل حقهم في الحياة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد فائز مصطفى السراج، رئيس هيئة الرئاسة ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني في ليبيا.

الرئيس السراج: يطيب لي في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم هذا الاجتماع الذي يعد فرصة تاريخية للتوصل لاستجابة دولية أفضل للتدفقات الكبرى للاجئين والمهاجرين والعمل على حماية حقوقهم وصون كرامتهم. بالرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة نشأت مع حاجة الإنسان إلى البحث عن مصادر للعيش والأمان، فإننا نشهد في عالم اليوم مستوى غير مسبوق من الحراك البشري الذي تضاعفت فيه أعداد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويرجع ذلك إلى دوافع متعددة منها الظروف الاقتصادية المتردية وانتشار الفقر ونشوب الصراعات المسلحة والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. وما يقلقنا اليوم، هو أن نجد التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين في أغلبها تدفقات للهجرة غير الشرعية، يسلكون فيها طرقًا مخوفة بالمخاطر

للاجئين والمهاجرين والاتفاق على آليات محددة للحد من هذه الظاهرة، وثبتت إرادة سياسية صادقة في الاستجابة لما نواجهه من تحديات ونذكر أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتطلب منا الإسراع في إيجاد حلول ناجعة لهذه المسألة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد روزين بليفنيليف، رئيس جمهورية بلغاريا.

الرئيس بليفنيليف (تكلم بالإنكليزية): يتيح لنا اجتماع اليوم فرصة فريدة للاتفاق على نهج شامل لإدارة التحركات الضخمة للاجئين والمهاجرين. إن المسؤولية المشتركة على الصعيد العالمي أمر حيوي. وينبغي أن يتم العمل المشترك من جانب بلدان المنشأ والعبور والمقصد في روح من الدعم والتضامن المتبادلين.

يؤكد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١٧١/١) الذي اعتمدناه اليوم هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. إن إقامة شراكة أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة هو قرار حسن التوقيت وموضع ترحيب. وترحب بلغاريا بالإسهام القيم للفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، الذي يشترك في رئاسته نائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة كريستالينا جورجييفا، وصاحب السمو الملكي سلطان نازرين شاه بيراك من ماليزيا، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى تنسيق أوثق بين العاملين الإنساني والإنمائي.

ولا يمكننا معالجة هذه المسألة إلا بحل الأسباب الجذرية للهجرة. ونحن بحاجة إلى إيجاد تسوية دائمة للتزايدات وإلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، والافتقار إلى الحكم الرشيد في بلدان المنشأ. إن العناصر الرئيسية لإدارة الهجرة هي احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والإدارة

رحاب الأسرة الدولية حتى يتسنى لها أن تلعب دورا هاما في التنسيق مع المجتمع الدولي والحد من أزمة الهجرة غير النظامية وإغلاق الأبواب أمام تجارة الموت. كما إننا واثقون كل الثقة من أن استقرار ليبيا وأمنها سيعود بالنفع، من النواحي الاقتصادية والأمنية، على العديد من الدول المجاورة، سواء العربية أو الأفريقية أو الأوروبية، باعتبارها دولة عبور، من شأنها أن تصبح بلد استقرار إذا ما تم تدوير عجلتها الاقتصادية والشروع في إعادة الإعمار؛ عندها سيكون في استطاعة ليبيا أن تستوعب من جديد ملايين العمال والكثير من الشركات العالمية. من حيث المبدأ، كلنا نعلم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بالوسائل الأمنية فقط، كما لا يمكن معالجتها بصورة ناجعة، لا في بلدان العبور ولا في بلدان المقصد، وأن حلها يتم فقط بإجراءات في بلدان المنشأ. ومعالجة هذه الأسباب تحتاج إلى جهد دولي متضافر لمساعدة حكومات الدول المعنية بالهجرة في الخروج من أزمتها وتمكينها من تحسين ظروفها الاقتصادية لتنعكس بدورها على تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. ونتطلع إلى أن نرى دورا أكبر للبلدان المتقدمة النمو في تقديم مساعدات إنمائية لبلدان المنشأ بالتنسيق والتشاور مع الدول المعنية والمنظمات الإقليمية.

وإذ نجتمع اليوم، السيد الرئيس، بعد مرور عام على اعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نؤكد أن تنفيذ الخطة سيعالج الكثير من الأسباب الجذرية للهجرة التي تشمل القضاء على الفقر المدقع وانعدام المساواة وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وكفالة التصدي الفعال للكوارث الطبيعية. كما إننا نرحب بما جاء في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يرمي إلى جملة أمور، منها تجنب التشرذم ذو الصلة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليله إلى أدنى حد والتصدي له. في الختام، نأمل أن يتوصل اجتماعنا هذا إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لمشكلة التدفقات الكبرى

والقانونية والمنظمة، يحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الهجرة الدولية من جميع أبعادها.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد لويس غيرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا.

الرئيس سوليس ريبيرا (تكلم بالإسبانية): ترحب كوستاريكا ترحيباً شديداً بالعملية التي بدأناها بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) ومرفقيه، الذي اعتمدناه اليوم بوصفنا المجتمع الدولي. سيمكّننا الإعلان من معالجة التحديات وتوفير الوسائل اللازمة لكفالة أن بوسع اللاجئين أن يعولوا على دعمنا وثقتنا وأن سلامتهم وكرامتهم مصونتان خلال رحلاتهم وبعدها.

ونحن نرحب بهذه المساعي العالمية، التي نحن جميعاً ملزمون سياسياً وأخلاقياً بالإسهام فيها بصورة متناسبة لإيجاد حل لمشكلة الهجرة واللاجئين. ومن الضروري أن تتفق المسؤوليات المفوضة والمضطلع بها مع القدرات والموارد المتاحة. إن التعاون الوثيق والمنسق بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد أمر ضروري من أجل توفير آليات تصون أمن وكرامة المهاجرين، وبالتالي القضاء على الأخطار العديدة التي تواجههم طوال رحلاتهم. وفي هذا الصدد، تمثل النساء والأطفال الفئتين الأكثر ضعفاً، فضلاً عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، الذين يجب أن نوليهم اهتماماً خاصاً من حيث حمايتهم.

ما فتئت كوستاريكا أمة من المهاجرين منذ استقلالها في عام ١٨٢١. وقد أدمجناهم، وساهموا هم في مجتمعاتنا وسماتهم المميزة التي أغناها. ومع ذلك، أصبحنا في الأشهر الأخيرة بلد

الفعالة للحدود، والسماح بالدخول مجدداً. ونرحب بالإشارة القوية في إعلان نيويورك إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة من أجل السماح بالدخول مجدداً.

وتظل فعالية مراقبة الحدود ذات أهمية قصوى. ويشمل ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمتمسكي اللجوء، ومنع ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين، والقضاء على الاتجار بالبشر. ومن الضروري التمييز بوضوح بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، الذين لا يحق لهم الحصول على مركز اللاجئين. ويقع الكثير من المهاجرين غير النظاميين ضحايا للشبكات الإجرامية والاتجار بالبشر عندما يحاولون عبور الحدود بصفة غير مشروعة.

تلتزم بلغاريا بصورة صارمة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد زادت قدرتنا على توفير الحماية زيادة كبيرة. وإننا ملتزمون بصورة خاصة بحماية أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال - ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم - والأشخاص ذوو الإعاقة. وتقدم بلغاريا المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى بلدان المنشأ والعبور. وقد أطلقت بلغاريا بالفعل أول برنامج وطني لها لإعادة التوطين وتؤيد بقوة النداء الموجه إلى الدول التي لم تضع بعد برامج لإعادة التوطين من أجل أن تنظر في القيام بذلك في أقرب فرصة.

وباعتماد إطار الاستجابة الشاملة للاجئين في إعلان نيويورك، ستتمكن من تحسين حماية اللاجئين ومساعدتهم ودعم البلدان المضيفة، مع وضع التدابير للاستجابة إلى شواغلهم الأمنية المشروعة. إن الأعمال المقبلة نحو اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام ٢٠١٨ ستعطي فرصة هامة لإدماج منع الأسباب الجذرية ومعالجتها في إطار الاستجابة الشاملة.

وبلدي عازم على المشاركة في العملية المقبلة من المفاوضات المؤدية إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة

عن تحقيقها قبل عام ٢٠١٩. وأخيراً، أود أن أعرب عن تهنئي للجهود الرامية لاعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين واتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد إنريكي بينيا نييتو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

الرئيس بينيا نييتو (تكلم بالإسبانية): يرمز المهاجرون إلى القوة التي أوجدت التقدم البشري، أي التنقل. إن الهجرات الكبيرة قد أخذت الجنس البشري إلى مختلف أرجاء الأرض في جميع الحقب التاريخية. ومع مرور الوقت، سافرت التقاليد والأفكار والمعارف والتقدم التكنولوجي والقيم والتطلعات مع الهجرة.

ويعاد تنشيط الثقافات وإثرائها عند يحدث تعايش وحوار فيما بينها. والمهاجرون هم صوتها الرئيسي. ويبين التاريخ أنه ما من حواجز يمكنها أن توقف حركة الناس وامتزاج الثقافات أو نشر الأفكار. ولا يمكن للحواجز الطبيعية أو المصطنعة أن تمنع ذلك. فهناك دائماً جسر لكل نهر؛ وهناك دائماً طريق للمضي قدماً لتخطي كل عقبة. والتنقل جزء أساسي من طبيعة البشر، لأنه يجسد غريزة البقاء والطاقة الحيوية والرغبة العارمة في التفوق والامتياز. ولا يمكن إنكار إسهامات المهاجرين في مختلف المجتمعات المضيفة، لأن جميع المهاجرين يأتون يحدوهم الأمل وتصحبهم هويتهم وطاقاتهم ومواهبهم.

والمكسيك مثال على ذلك. فنحن بلد منشأ وعبور ومقصد وعودة بالنسبة للناس. إننا نفتخر بكوننا أمة من المخلطين تنسم بالتنوع وتعدد الثقافات، ولدينا ثقافة حية ونشطة تمثل ثمرة العديد من موجات الهجرة طوال تاريخنا. ونحن المكسيكيين نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا الانصهار بين المخلطين هو مستقبل البشرية ومصيرها. ولهذا السبب، ترحب المكسيك بالاجتماع الأول الرفيع المستوى بشأن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في الأمم المتحدة.

عبور لآلاف الناس ولا سيما الهايتيين القادمين من البرازيل، وهدفهم النهائي هو تحقيق مستوى معيشي أفضل.

إن الحالة الراهنة معقدة. ويعني حجم تلك التدفقات ونطاقها أنه يتعين علينا تحويل الموارد الشحيحة أصلاً في بلدنا لمساعدة أولئك الناس. وهذا قد ألهم مواطنينا التضامن فيما بينهم، فضلاً عن إنشاء آليات إقليمية لحماية وصون حقوق الإنسان للمهاجرين وكرامتهم بعناية.

وفي العام الماضي، تعهدت الدول الأعضاء كافة ألا يتخلف أحد عن الركب لدى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يعيش مئات الملايين من الناس حالياً في بلدان ليست بلدانهم. وسيكون من المستحيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون إسهاماتهم وإشراكهم في الجهد الإنمائي. ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة أيضاً اهتماماً خاصاً في هذا السياق؛ ومن المهم إدراج المرأة المهاجرة والنظر في احتياجاتها الخاصة. وهذا ليس مجرد ضرورة بل أيضاً تصرفاً ذكياً جداً فيما يتعلق بالنضال الأزلي ضد العنف والتمييز والتنميط الجنساني التي لا تزال سائدة في مجتمعاتنا.

ويسرنا أن نقول إننا اعتمدنا مؤخراً إعلان عمل سان خوسيه، الذي يحدد تدابير للتعامل مع الظاهرة المتنامية لحركات الهجرة المختلطة، بما في ذلك التشريد القسري للذين يفرون من العنف والاستغلال نتيجة لجماعات الجريمة المنظمة في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى.

ونود مرة أخرى أن نقول إننا نرحب بهذه المساعي لتعزيز الإدارة العالمية فيما يتعلق بالهجرة، ونرحب اليوم باتفاق التعاون الموقع بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، التي نحن ممتنون جداً لعملها وتفانيها.

ويجب أن نثابر في هذه المسائل، ولذلك فإننا نؤيد مواصلة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، فضلاً

الرئيس غرانغر (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية غيانا التعاونية بعقد الاجتماع العام الرفيع المستوى اليوم بشأن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. ويتيح هذا الاجتماع فرصة للمجتمع الدولي للالتزام بإيجاد حل شامل لمشكلة معقدة ومزمنة. فأزمة اللاجئين والمهاجرين التي تواجه العالم اليوم تمثل تحديات خطيرة للمجتمع الدولي. وتنقل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي يومياً وعلى نحو حي صوراً وتقارير عن الرجال والنساء والأطفال الذين أجبروا على الفرار من ديارهم وأوطانهم بحثاً عن الأمان. ولم يعد المجتمع الدولي باستطاعته تجاهل محنة هؤلاء اللاجئين والمهاجرين اليائسين. فأوضاعهم وحالتهم تتطلب التزاماً بمعالجة الأسباب الجذرية فضلاً عن الآثار الإنسانية التي تصاحب أزمة اللاجئين والمهاجرين.

والتراعات داخل الدول وفيما بينها هي المسؤول الأساسي عن معظم التحركات الجماعية للاجئين والمهاجرين التي نشهدها في عالم اليوم. بيد أن اللاجئين والمهاجرين ليسوا هم وحدهم المتضررين. فالتراعات بين الدول - إذا تركت دون معالجة أو دون حل - يمكن أن تتصاعد لتصبح نزاعات إقليمية بل وأزمات عالمية يمكن أن تهدد وجود أعداد أكبر من الأشخاص في مناطق أوسع نطاقاً، حتى خارج حدود بلدانهم. ويجب التصدي للأسباب الجذرية للتراعات في العالم التي ولدت أزمة اللاجئين والمهاجرين. ويجب أن يكون منع نشوب التراعات وحلها جزءاً من الاستجابة العالمية لأزمة اللاجئين والمهاجرين. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية منع نشوب تلك التراعات وبدء حقبة من الأمن والحفاظ على السلام بين الدول.

كما أن الكوارث الطبيعية سبب من أسباب أزمة اللاجئين والمهاجرين. ويجب على المجتمع العالمي ألا يتجاهل تأثير هذه الكوارث الطبيعية المأساوية - بما فيها تلك الناجمة عن تغير

ويثبت اجتماع اليوم أن طريقة التفكير أيضاً قابلة للتغيير. ويجب أن نضع مسألة المهاجرين وحقوقهم وكرامتهم ورفاههم في صلب الحوار العالمي. وستواصل المكسيك المشاركة بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف لوضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، وإبرام اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين في عام ٢٠١٨.

ونرى أن هذه الوثائق التوجيهية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المبادئ التالية: أولاً، استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان يحدد التزامات الدول حيال المهاجرين؛ وثانياً، رؤية للمسؤولية المشتركة بين بلدان منشأ المهاجرين وعبورهم ومقصدتهم وعودتهم؛ وثالثاً، الاعتراف بإسهامات المهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ورابعاً، التركيز على الإدماج الاجتماعي الذي يسهم في القضاء على التعصب والتحيز والعنصرية؛ وخامساً، وضع إطار لتنظيم الهجرة يتيح بدائل لإدارة الآمنة والمنظمة لتدفقات المهاجرين؛ وسادساً، زيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز قدرات الدول على تكريس اهتمام شامل للهجرة؛ وسابعاً، النظر في تغير المناخ والظواهر الطبيعية باعتبارها أسباباً للهجرة. وبغية إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف، فإن بلدي قد عرض استضافة اجتماع تحضيرى دولي في عام ٢٠١٧.

وستواصل المكسيك العمل من أجل الاعتراف بالمهاجرين بوصفهم عوامل للتغيير والتنمية، بغية ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم والقضاء على خطاب الكراهية والتمييز ضدهم. ويمكن للمجتمع الدولي أن يحسن الحالة التي يواجهها المهاجرون. فنحن لم نَفِ بعد بالالتزام الذي قطعناه للمهاجرين. وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا لأن الهجرة ليست مجرد ماضي البشرية وحاضرها؛ بل إنها مستقبلها أيضاً.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ديفيد غرانغر، رئيس غيانا.

نحو أوروبا. وحتى الآن، لا يزال بلدنا يستقبل عددا كبيرا من طلبات اللجوء التي ثبت أنها تحد رئيسي، نظرا لصغر حجم بلدنا وموارده المحدودة. وبالنظر إلى هذه الخبرة المباشرة، فقد أدرجت مالطة المهجرة بوصفها أحد المجالات الرئيسية في سياستها الخارجية، ولطالما اعترفت بأهمية تعاملنا بوصفنا مجتمعاً من الدول بصورة مشتركة مع ملف المهجرة.

وبالرغم من أننا نستضيف بالفعل عددا من اللاجئين والأشخاص الذين يتلقون الحماية الدولية، فإن بلدي بوصفه عضواً في الاتحاد الأوروبي قد انخرط في خطة لإعادة توطين طالبي اللجوء من إيطاليا واليونان، وقدم المزيد من التعهدات في إطار آليات إعادة التوطين داخل الاتحاد الأوروبي، لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مراقبة الحدود الخارجية لأوروبا واجب جماعي يجب أن يقوم على مبادئ المشاركة في المسؤولية والثقة المتبادلة والتضامن. وفي ذلك الصدد، أمامنا خيار إما الترنح من أزمة إلى أخرى والسعي إلى إيجاد حلول قصيرة الأجل أو العمل صوب حل يكون في صميمه مبدأ التضامن مع إخواننا من بني البشر وجميع الدول، لا سيما بلدان العبور والمقصد.

إن التحدي الذي نواجهه تحد يتطلب العمل الجماعي والاستراتيجيات الطويلة الأجل والنهج الشاملة للجميع. وهذه المبادئ الثلاثة الأساسية - مقترنة بنهج كلي يوفر الحماية للضعفاء لكنه يسعى إلى التصدي لمهربي المهاجرين المجرمين الذين يجب علينا معاملتهم على أنهم كذلك - يجب أن تسترشد بها مساعيها للتصدي لذلك التحدي الذي نشترك في مواجهته. وفي الوقت نفسه، علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نكثف دعمنا للبلدان المنشأ وبلدان العبور والمقصد من خلال تعزيز التعاون بشأن التنمية وسياسات المهجرة المتسمة بالإدارة الجيدة. وبمجرد تنفيذ تلك السياسات، يمكنها أن تساعد في توفير حياة أفضل للمهاجرين في وطنهم وإدارة أكثر استدامة لتدفقات المهاجرين المفرطة التي نشهدها.

المناخ - في إحداث دمار شامل، ينتج عنه ظاهرة اللاجئين والمهاجرين. إن غيانا عضو في الجماعة الكاريبية. وقبل ست سنوات، أثقل كاهلنا الموت والمرض والتشريد والدمار الذي لحق بالدولة الكاريبية الشقيقة هاييتي، العضوة في جماعتنا. فقد خلف الزلزال الذي ضرب هاييتي آلاف القتلى وحكم على آلاف آخرين بأن يعيشوا حياة اللاجئين في بلدنا. وتتفاقم معاناة هاييتي اليوم نتيجة وصول موجات جديدة من اللاجئين من الجمهورية الدومينيكية.

ويفتح إعلان نيويورك بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الطريق لمعالجة مشكلة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بطريقة أكثر اتساقاً وشمولاً. غير أنه يجب دعم الإعلان من خلال تصميم الأمم المتحدة على وضع حد للإرهاب الدولي وللتراعات الدائرة والشبكة والكامنة فيما بين الدول وداخلها. وتدعم غيانا حماية حقوق جميع المهاجرين. وترحب بالعملية التي سيبدأها اجتماع اليوم لعقد مؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠١٨ بشأن المهجرة الدولية بهدف اعتماد ميثاق عالمي للمهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتعتزم غيانا القيام بدور نشط في تلك العملية. ونحن عازمون على ضمان أن يتم القضاء على الأسباب الجذرية للتراعات وأن يسود السلام في العالم.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد جوزيف موسكات، رئيس وزراء جمهورية مالطة.

السيد موسكات (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم هنا اليوم بصفتي زعيم بلد أوروبي يقع في قلب البحر الأبيض المتوسط. وقد شهدنا على مدى عدة سنوات بصورة مباشرة تتابع فصول أزمة اللاجئين والمهجرة في بحارنا. إن المهجرة وتدفق اللاجئين أمر ليس بغريب على مالطة، لكونها على طريق رئيسي للمهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

عدة خطوات خلال العام الماضي لتكثيف جهوده مع الشركاء الخارجيين. وقد اعتمد زعماء الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة المعقود في مالطة عام ٢٠١٥ خطة عمل تحدد ١٦ من الإجراءات ذات الأولوية، التزموا بتنفيذها بحلول نهاية العام، وتناولوا بذلك الهجرة والتشريد القسري من خلال نهج كلي وشامل. وأسفر مؤتمر قمة فاليتا أيضا عن إنشاء صندوق استثماري يحتوي على مبلغ أولي يصل إلى ١,٨ بلايين يورو لتمويل المشاريع المقرر تنفيذها في عدة مجالات مواضيعية. وسيجري تقييم التنفيذ أوائل العام القادم حينما يجتمع القادة مرة أخرى في مالطة.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعمل من أجل تجنب الخسائر غير المقبولة في الأرواح من الغرقى في البحر المتوسط وبغية تنظيم تدفقات المهاجرين واللاجئين، على إقامة شراكة جديدة تهدف إلى حشد كل سياسة وأداة لتحقيق الغايات التي ننشدها مع البلدان الثالثة. ويستفيد النهج الجديد من النتائج المنبثقة عن مؤتمر قمة فاليتا، وفي حين ينبغي لنا التمسك بتركيزه على إنقاذ الأرواح، علينا أن نبذل المزيد لتفكيك شبكات الاتجار.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه صاحب الفخامة روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو ورئيس مجلس الوزراء.

الرئيس كابوري (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بوركينا فاسو وبالأصالة عن نفسي أرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعقود اليوم بشأن التشريد الجماعي للاجئين والمهاجرين، وهو أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها في عصرنا. بداية، نشيد باعتماد الجمعية العامة هذا الصباح (انظر A/71/PV.3) لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي يبين إرادتنا المشتركة لإيجاد سبل وطرق اليوم لإبرام اتفاقية دولية للتعامل مع المسألة بطريقة أكثر فعالية

إن الهجرة ترتبط بشكل متزايد بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. والأمر الذي يثير الجزع هو وقوع الكثير من الأشخاص الفارين من النزاع والاضطهاد والبؤس فريسة في أيدي شبكات الجريمة المنظمة التي تستغل ضعفهم وتقوض أمنهم سواء داخل الدول المعنية أو خارجها. وأحد السبل للتصدي لتلك الجرائم هو وضع وتعزيز البرامج الوطنية إلى جانب التعاون الدولي والإقليمي. وعلينا أيضا النظر في تقديم مهربي الأشخاص إلى العدالة في المحاكم الدولية.

والكثير مما ينبغي عمله بل لا بد من عمله لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والتشريد القسري موجود في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي ذكرها الكثير من زملائي والتي تعرف على النحو الواجب العلاقة الوثيقة بين التنمية والهجرة. لقد منحنا اعتماد خطة التنمية المستدامة الأدوات اللازمة لمحاولة إحداث تغيير. فهي تتناول أهدافها على نحو شامل وبطريقة كاملة الأوجه المختلفة التي يمكن أن تصبح عوامل هامة في مجالي الهجرة والتشريد القسري. ويكتسي النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، فضلا عن أهداف الحد من أوجه عدم المساواة فيما بين الأشخاص والبلدان، والعمل على تحقيق الهجرة المنظمة والأمن والمنظمة والمسؤولة، وحركات التنقل أهمية خاصة. تلك هي الأهداف التي نشترك فيها. وفي ذلك الصدد، أعتقد أيضا في أن القطاع الخاص له قيمة كبيرة، وهو عامل رئيسي يمكن ضمه إلى المعادلة من أجل التشجيع على بيئة مؤاتية للاستثمار تتمكن من المساعدة في زيادة فرص العمل وتوفير فرصا أفضل في الوطن للمهاجرين المحتملين بسبب الظروف الاقتصادية. وعلينا أن نحقق أقصى قدر من الفرص للاجئين وللأشخاص المشردين داخليا.

إن حالة الهجرة المستعصية التي ظهرت في أوروبا خلال العام الماضي قد أكدت على أهمية تكريس جهود متساوية للأبعاد الداخلية والخارجية للهجرة. فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي

وتمكن بلدنا بمساعدة شركاء مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن من تقديم كل المساعدات اللازمة لـ ٣٣ ٠٠٠ من المالين المشردين الذين رحب بهم عبر حدوده والذين اعترف بهم كلاجئين تمشيا مع التزاماته الدولية.

إن بوركينا فاسو، التي يقيم قرابة ثلث سكانها في الخارج، تقدر عن حق مساهمة المهاجرين في التنمية الوطنية والتقارب بين الشعوب. ولذلك استثمرت في سياسة التعاون المفيد بصورة متبادلة مع البلدان المضيفة التي تسعى على الصعيد المحلي إلى تهيئة الظروف اللازمة للمشاركة الفعالة من جانب الشتات في الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي الجهود الإنمائية المحلية. ولذلك فإن الاستراتيجية الوطنية للهجرة قيد الإعداد، أي من أجل جعل الهجرة من إقليم بوركينا فاسو أكثر أماناً وتنظيماً ونظاماً.

ينبغي ألا ينظر إلى اللاجئين والمهاجرين من الآن فصاعداً على أنهم تهديد، بل ينبغي معاملتهم باعتبارهم مصدراً للفرص لأنفسهم وللبلدان المضيفة والبلدان الأصلية، فضلاً عن المجتمع الدولي ككل. ونحن، بوصفنا قادة، نتحمل المسؤولية الفردية والجماعية عن السعي جاهدين نحو تحقيق ذلك الهدف. وأنا على ثقة بأننا سننجح.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد تمام سلام، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم يشهد أسوأ أزمة تشريد قسري للسكان في التاريخ على الإطلاق، إلى جانب كل ما انطوت عليه تلك المأساة، بما في ذلك المعاناة والبؤس والجريمة وانتهاك حقوق الإنسان وكرامته. وباختصار، فإن الأزمة تدمر مصائر الشعوب. وهذا يسبب مشاكل خطيرة لاستقرارنا وأمننا واقتصادنا وخدماتنا العامة.

وإنسانية بما في ذلك المسألة الحساسة للحدود الوطنية مع الحاجة إلى احترام الحقوق الأساسية للاجئين والمهاجرين.

إن حركة السكان ظاهرة تاريخية عالمية كانت دائماً من وقت إلى آخر ولأسباب عديدة منها البحث عن مستوى حياة ملائم وطريقة أفضل للعيش جزءاً من حياة المجتمع البشري. وهي رغبة طبيعية ومشروعة، بل هي حق إنساني أساسي. لذلك لن تكون أمام تحليلاتنا واقتراحاتنا لحلول لمسألة الهجرة الفرصة للازدهار ولأن تسفر عن النتائج المرجوة إلا عند قياسها أمام تلك المعايير. وإن كان لنا التعاون بشكل فعال لوقف التدفقات الجماعية للاجئين والمهاجرين أو تحكمنا فيها بشكل أفضل، يجب علينا تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك والقضاء عليها. فالفقر والبؤس والبطالة والعمالة الناقصة وعدم المساواة والإقصاء والتمييز بكل أنواعه والتعصب والانتهاكات الواسعة النطاق لكرامة الإنسان وحقوقه تمثل أرضاً خصبة للهجرة الجماعية لكافة السكان. ولا بد من إضافة الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان النامية والمتقدمة إلى ذلك للأسف. علينا العمل معاً بشكل صارم من أجل تعزيز حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. وعلينا أن نركز جهودنا الفردية والجماعية في المقام الأول على تنفيذ استراتيجيات المتابعة لأهداف التنمية المستدامة بمساندة نهج يقوم على تقاسم المسؤولية والتضامن الدولي النشط.

وأود أنؤكد بقوة على أنه حينما يرحب باللاجئين والمهاجرين على نحو إنساني ويعاملون باحترام وكرامة، يمكنهم تقديم إسهامات كبيرة في تنمية المجتمعات المستضيفة لهم والبلدان المضيفة وكذلك البلدان الأصلية، وفي الوقت نفسه المساعدة على جمع شعوبهم ودولهم. وأي صك لإدارة الأزمة لا يراعي ذلك الجانب حتماً سيخفق. لهذا علينا تعزيز صكوكنا القانونية والأطر المؤسسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية عند الاقتضاء.

وضمان مواصلة برامجها التعليمية، واستكمال عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين.

إن بلدي يواجه خطراً جسيماً. وما فعله اللبنانيون بإيواء ١,٥ مليون سوري في بلد يبلغ عدد سكانه ٤ ملايين لبناني، أمر غير مسبوق. وما فعله اللبنانيون بإنفاق ما يقارب من ١٥ بليون دولار لا يملكونها، في غضون ثلاث سنوات لخدمة النازحين السوريين، عمل غير مسبوق. وما فعله اللبنانيون بالحفاظ على الاستقرار والنظام وضمان الأمن، باستخدام وسائل لا يملكونها، عمل غير مسبوق. وما فعله اللبنانيون من أجل ضمان توفير التعليم لأكثر عدد ممكن من الأطفال السوريين يعادل تقريباً عدد أطفالهم، عمل غير مسبوق. وما عانى منه اللبنانيون، الذين حرموا في بعض الأحيان أسرة في المستشفيات بسبب إشغالها من قبل النازحين السوريين، أمر غير مسبوق. ما فعله اللبنانيون بتضييق الخناق الشديد على تهريب البشر إلى الشواطئ الأوروبية، هو عمل غير مسبوق.

وسؤالي هو، سيدي الرئيس، متى سيهب العالم لمساعدة لبنان خلال هذه الأوقات الأليمة؟ ومتى سترتقي الأمم المتحدة إلى مستوى إنجاز المهمة، وتتولى بشكل كبير حشد الجهود الرامية إلى مساعدة اللاجئين والمهاجرين، امتثالاً لمسؤوليتها الأولى وهي صون السلام والأمن؟

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب سعادة السيد دونالد تسك، رئيس الاتحاد الأوروبي.

الرئيس تاسك (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه المبادرة الطموحة، حيث إنه لا توجد مشكلة عالمية أخرى أكثر إلحاحاً اليوم من الهجرة الجارية التي يقوم بها الملايين من الناس. ولا تزال الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز الأدوات وإنجاد الأموال لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والمشاكل الأخرى الناجمة عن موجة الهجرة الحالية غير المسبوقة. وهناك الكثير الذي يتعين

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة تصبح أكثر مأساوية يوماً بعد يوم، بما لا يُشِير بالخير بالنسبة لمستقبل بلدنا وأجيالنا المقبلة.

ومنذ بدء الأزمة في العام ٢٠١١، فأن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل سوري قد ولد في لبنان، وأكثر من ٥٠ في المائة منهم ولدوا في الأشهر الـ ١٨ الماضية. واليوم، يفوق عدد السوريين الذين يولدون في لبنان عدد من يعاد توطينهم في بلدان أخرى، مما يغذي اتجاه النمو الداخلي الخطير المزعزع للاستقرار. ومن غير المتصور أن يستطيع لبنان بمفرده التعامل مع تحدٍّ وجودي بهذا الحجم. إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

وأنا على يقين من أنكم تتفقون معي، السيد الرئيس، بأنه ما لم يتدخل المجتمع الدولي بشكل مكثف، فإن لبنان معرض لخطر الانهيار الشديد. أود استخدام هذا المنبر لمناشدة العالم، ولا سيما الأمم المتحدة، وضع خطة على وجه السرعة تتضمن الخطوات التالية:

نحن أولاً بحاجة، في غضون ثلاثة أشهر، إلى صياغة خرائط لوجستية مفصلة من أجل عودة آمنة وكريمة للسوريين الموجودين حالياً في لبنان إلى سورية، يتم فيها تحديد احتياجات النقل وأماكن الانطلاق وجميع التكاليف اللازمة لذلك. وينبغي أن تبدأ عملية جمع الأموال اللازمة لتلك الخطة على الفور. وذلك سيجعل بالإمكان البدء بالتنفيذ السريع بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ثانياً: تحديد حصص بلدان المنطقة وغيرها من أجل تقاسم الأعباء، والتفاوض بشأن تفعيل جهود إعادة التوطين قبل نهاية العام الحالي. ثالثاً، تكثيف تمويل المشاريع الإنمائية على المستويين المحلي والإقليمي. رابعاً، إعداد تقارير موثوقة عن المدفوعات المقدمة من الجهات المانحة الفعالة، مُنظمة حسب القطاع. خامساً: إطلاق حملة لجمع الأموال لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من تلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية، تجاه اللاجئين الفلسطينيين،

الرئيس المشارك بالنياية (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه فخامة السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تعد الهجرة منذ قرون، ظاهرة طبيعية، حيث سافر الناس عبر الحدود سعياً لتحقيق مستقبل أفضل. وشهدنا اليوم تدفقا غير مسبوق للمهاجرين الضعفاء بدوافع أكثر تعقيدا للهجرة، كالصراعات والحروب والقتل الاجتماعي التي تعاني منها العديد من أنحاء العالم وأجبر الناس على مغادرة ديارهم. وكمثال صارخ، شاهدنا وقوف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام غرق عدد لا يحصى من المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. إن ذلك أمر لا يطاق. وعلينا أن نعمل معا لضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي الإنسانية مرة أخرى في المستقبل.

وعلى الرغم من أن إندونيسيا ليست طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، فلا نزال نرحب بالأشخاص المحتاجين للمساعدة، ونقدم لهم المساعدات الإنسانية. وتعمل إندونيسيا التي تستقبل حاليا ١٤ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة على توفير الملاجئ المؤقتة وتيسير تجهيز اللاجئين، ولا سيما من خلال برامج الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين.

وقدما في الماضي، المساعدة الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء. واستقبلنا خلال الفترة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٥، أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، فروا من النزاعات الداخلية في بلدان المنطقة، مثل فييت نام. وقد خصصنا جزيرة لإنشاء مخيم غلنغ للاجئين، الذي استقبل لاجئين وطالبي لجوء طيلة ما يزيد عن ٢٠ عاما. ولكنك تحدي المتمثل في استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء يختلف اليوم كثيرا عن تجربتنا في عام ١٩٧٥.

ويتعين اليوم اتباع نهج شامل في التعامل مع الظاهرة المتعددة الأبعاد للهجرة غير النظامية. وتعد التدابير الوقائية

القيام به لسد الفجوات. ونأمل أن يشكل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) النهج العملي الجديد والتحول نحو نظام عالمي، حيث يغدو التنقل بصورة أكثر تنظيما مسؤولية مشتركة ولا يتحمل العبء أي بلد بمفرده.

ويجب أن تعلم أن الجمعية اليوم، أن لدى الاتحاد الأوروبي هدفا واضحا، وهو استعادة النظام على حدوده الخارجية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الحد من التدفقات غير المنتظمة إلى الاتحاد الأوروبي. ولن يكون تكرار لما حدث عام ٢٠١٥، حيث سافر إلى بلدان الاتحاد أكثر من ١,٥ مليون من المهاجرين غير النظاميين. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد لزيادة المساعدة الإنمائية والإنسانية للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المغلقة. إن مبادراتنا الجديدة جارية بالفعل. ونحن نضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات مع الأردن ولبنان، بهدف توفير البيئة المناسبة والمأمونة للاجئين والمشردين من سورية، مقابل المزيد من أموال الاتحاد الأوروبي. كما نقوم بإبرام اتفاقات شراكة جديدة مع البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، نحن مصممون على مواصلة تعاوننا مع تركيا ومع بلدان منطقة غرب البلقان. وفي جميع الشواغل المذكورة آنفا - الحاجة إلى تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وزيادة المساعدة المالية للمحتاجين - أود أن أشدد على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقف صفا واحدا. وتم التأكيد على ذلك في جلستنا غير الرسمية التي ضمت ٢٧ من رؤساء الدول أو الحكومات في براتيسلافا قبل ثلاثة أيام.

ستصاحبنا الهجرة العالمية في المستقبل، وفي وسعنا تحديد مستقبلنا في هذا السياق، وما إذا كان سيتسم بالنظام والاستقرار والأمان، أو بعدم النظام والاستقرار والأمان. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية، وتقاسم المسؤوليات والتعاون العملي فيما بين جميع الأطراف الفاعلة، ليس بعد سنتين من الآن، ولكن هنا والآن. وتعطيني مناقشتنا اليوم الأمل في تمكننا من تحقيق ذلك.

المنشأ والعبور والمقصد. وتعتقد إندونيسيا أيضا أنه بغية تحقيق نتائج أفضل، يجب الوفاء بالتزام كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذلك، سعينا للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

وأخيرا، تأمل إندونيسيا بصدق أن يؤدي هذا الاجتماع إلى تحسن حقيقي على مر الزمن في منع وفاة المزيد من الأفراد خلال رحلات هجرتهم، وإنقاذ المحتاجين للمساعدة الإنسانية، وإنهاء معاناة الملايين من المهاجرين في الملاهي البعيدة.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد لارس لوكه راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمارك.

السيد راسموسن (الدانمارك) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم للتكاتف من أجل البحث عن إجابات للتحديات المعقدة التي نواجهها. ويمكنني أن أؤكد للجمعية العامة أن الدانمارك تضطلع بـ مسؤولية عالمية. ونحن نفق ٧,٠ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية، وفي الاتحاد الأوروبي، تأخذ الدانمارك أكثر من نصيبها العادل من طالبي اللجوء. وتعد الدانمارك باستمرار من ضمن أكبر خمسة مانحين في المجال الإنساني على أساس نصيب الفرد. وتشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها، لأننا يجب أن نعمل معا.

ولدي اعتقاد راسخ بأن أفضل طريقة للتعامل مع تحديات اللاجئين والمهاجرين اليوم الهائلة، يتمثل في منع نشوب الصراعات العنيفة في المقام الأول، بحيث نستطيع منع الأشخاص من القيام برحلات طويلة وخطيرة. إن الظروف المتصلة بالهجرة وطلب اللجوء تستتبع معاناة إنسانية لا نطاق. وتمارس ضغطا على المجتمعات المحلية المستقبلية للأشخاص الباحثين عن الحماية ومستقبل أفضل. ونطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان التي تستضيف العديد من اللاجئين.

والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية مهمة. وفي هذا السياق، يعتبر كل بلد وكل حكومة مسؤولة عن الحفاظ على بيئة مواتية لأولئك الأشخاص. لقد بدأت إندونيسيا في تنفيذ عملية بالي من أجل المعالجة الشاملة لتهريب الناس، والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم ترتكب في المراحل الانتقالية. وتمكن عملية بالي أساسا البلدان والوكالات من إجراء تقاسم للأعباء والمسؤولية المشتركة لمعالجة التحركات الكبيرة للمهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك، إسمحوا لي أن أوضح أن تقاسم الأعباء واتخاذ إجراءات جماعية لا يعني أن تتشاطر التزامات دولية متساوية بموجب الاتفاقية.

وهذا التحدي كبير جدا بالنسبة لأي بلد أو وكالة لكي يتصدى له لوحده. وثمة حاجة لتعاون أفضل وأكثر شمولاً للجميع. وهذا صحيح بصفة خاصة، لأن التغيير الديمغرافي دفع بعض البلدان إلى البحث عن القوى العاملة المنتجة، وإيجاد الحوافز للأشخاص لتجاوز الحدود وإيجاد حياة أفضل. وبغية معالجة الظاهرة المحزنة لهذه الهجرة المتزايدة، من المطلوب إصلاح جذري للنظام بأكمله، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

وعلى الصعيد العالمي، نسعى في هذه الجلسة إلى تقليص الفجوة العالمية والتوفيق فيما يتعلق بمصدر معين من انعدام الثقة فيما بين البلدان. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن نضع حدا للتدخل الخارجي، وإيجاد وضع أكثر مواتاة للتعاون وتمكين المنظمات الإقليمية من القيام بدور أكبر في إدارة الحالة. وعلى الصعيد الوطني، يجب علينا الحفاظ على الأمن والاستقرار، فضلا عن إيجاد فرص لتوظيف الأشخاص. وفي هذا الصدد، ستواصل إندونيسيا وضع خارطة طريق من أجل التوصل إلى الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة.

وترحب إندونيسيا بشكل كامل بالإقرار خلال الاجتماع الرفيع المستوى بالجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة، ولا سيما المساهمات الاقتصادية الإيجابية للمهاجرين في بلدان

وسنساعد البلدان المضيفة على إدارة ومواجهة الأعباء الكبيرة. وسندعم بلدان العبور في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. ويجب أن نجبر مهربي المهاجرين على وقف عملهم. ويجب أن نوحّد قوانا لتحقيق هدف الإدارة الجيدة للهجرة وحماية اللاجئين، لأننا نرغب في المحافظة على قدرتنا على مساعدة من هم في حاجة حقيقية إلى الحماية.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان دولة السيد أليكسيس تسيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

السيد تسيراس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بحرارة على مبادرة اليوم الهامة وعلى دعم الأمم المتحدة لليونان. إن الحركة الكبيرة للاجئين والمهاجرين تحدّ عالمي لا يمكن لأي دولة أن تواجهه منفردة. فإما أن تتمكن من مواجهته جماعيا وبشكل شامل وعلى أساس قيمنا، أو أننا سنواجهه الفشل. والأسوأ من ذلك أننا اليوم لا نواجه مخاطر الفشل في مواجهة التحدي فحسب، ولكن أيضا خيانة قيمنا في غضون ذلك. ولا يتجلى ذلك في مكان أكثر من تجليه في أوروبا، أوروبا التي اهتزت بفعل أكبر ضغوط للهجرة منذ الحرب العالمية الثانية وبآثار الفقر والقمع والحرب في جوارها الأوسع، أوروبا التي تسأل نفسها عما إذا كان لا يزال ممكنا الحفاظ على التماسك الاجتماعي لمواطنيها وأمنهم من دون انتهاك القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

وتصدى الشعب اليوناني، الذي يواجه أزمة اقتصادية عميقة، لهذا التحدي يوميا خلال فترة السنة والنصف الماضية؛ وكان ردنا هو "نعم، لا بد أن الأمر ممكن". وقد تصدينا له عندما دخل ١,٢ مليون مهاجر بلدنا. وتصدينا له عندما تم إغلاق حدودنا الشمالية نتيجة خطوات انفرادية اتخذها آخرون. وتتصدى له في الوقت الذي نحاول فيه تقديم الدعم - بمساعدة الاتحاد الأوروبي وسلطات الأمم المتحدة - لقرابة

ومن الضروري تحقيق التوازن بين احتياجات السكان المحليين واحتياجات اللاجئين والمهاجرين. حيث يساور القلق الملايين من أن ضغط الهجرة سيجعل مجتمعاتهم المحلية تنهار، ويجب أن نصغي إليهم أيضا. ويشكل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) خطوة هامة إلى الأمام. وأود أن أشدد على المبادئ الأساسية الثلاثة.

أولا، يجب أن نعمل ضمن إطار دولي يقوم على حقوق الإنسان. ويجب أن نحافظ على الالتزام بتوفير الحماية للاجئين، ويجب علينا أن نميز بين المهاجرين واللاجئين، من أجل عدم تقويض حماية الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إليها. وإذا لم نوحّد قوانا للتعامل مع الهجرة غير المشروعة وغير النظامية، فإننا نعرض للخطر نظامنا الدولي الخاص بالحماية. إن المتوخى من اتفاقية اللاجئين، حماية أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها.

ثانيا، يجب معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والمهاجرين، من خلال بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. وهذا هو الحل الوحيد في الأجل الطويل. ثالثا، لجميع الدول الحق السيادي في أن تقرر قبولهم على أراضيها، ويجب على جميع الدول أن تفي بالتزامها بإعادة دخول رعاياها. وإذا لم تقم بذلك، سيتلقى عدد أقل من الأشخاص المحتاجين الدعم.

إننا على استعداد لاستخدام جميع الأدوات السياسية الخارجية ذات الصلة من أجل مساعدة البلدان على الوفاء بذلك الالتزام. وتعتزم الدانمرك خلال هذا العام ٢٠١٦ والعام القادم ٢٠١٧، زيادة المساعدات الإنسانية إلى مستويات قياسية تبلغ أكثر من ٣٥٠ مليون دولار سنويا. وتتوقع بالفعل خلال هذا الخريف، إضافة ٨٠ مليون دولار لمساعدة اللاجئين من سوريا والعراق، والمجتمعات المحلية في البلدان المجاورة، وكذلك في الأماكن الأخرى مثل ليبيا، حيث يفر العديد من الأشخاص من الصراعات.

تقاعسنا نحن، المجتمع الدولي، عن دعم ذلك الجهد فإن التدايعات الاجتماعية والسياسية ستكون محسوسة، لا في اليونان فحسب، بل في كل مكان.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان دولة السيد جيورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا.

السيد كفيريكاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):
لقد تم إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل عام واحد من على منبر الأمم المتحدة مع التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب. والتزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بموجب ذلك البيان، بمعالجة آثار أزمة هجرة أدت بالفعل إلى تقطع السبل بالملايين من المهاجرين. غير أن التشريد القسري ازداد منذ ذلك الحين، مع تسجيل عدد مذهل بلغ ٣٠٠ مليون من المهاجرين دولياً واللاجئين والمشردين داخلياً في هذه السنة. وعلى هذه الخلفية، لا تزال النزاعات وانعدام الأمن في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط تتسبب في هجرات جماعية، ولا تزال أعداد القتلى من بين المهاجرين الذين يعبرون الحدود تزداد. ولا يزال الملايين في أنحاء العالم معرضين لخطر التخلف عن الركب.

ولم تنج جورجيا من عبء التشريد القسري. فمنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، شهدت منطقتنا أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتان عدة موجات من التطهير العرقي في ظل احتلال الاتحاد الروسي. وتم تشريد حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص قسراً - بينما لا يتجاوز إجمالي عدد سكان جورجيا ٤ ملايين نسمة. وتبدو احتمالات عودتهم الآمنة قائمة، مع التركيب المستمر للأسلاك الشائكة على طول خط الاحتلال. وفي الوقت نفسه، لا يزال المواطنون من أصل جورجي يعانون التمييز ضدهم في الأراضي المحتلة على نحو يومي.

الـ ٦٠ ٠٠٠ مهاجر الذين تقطعت بهم السبل في اليونان وللمهاجرين الجدد القادمين.

إن دائرتنا لخدمات اللجوء، التي لم تكن موجودة قبل ثلاث سنوات، تتعامل مع رابع أكبر عدد لطلبات اللجوء في أوروبا. ونحاول، بالتعاون مع السلطات التركية والأوروبية، تنفيذ اتفاق الاتحاد الأوروبي - تركيا الصعب جداً، ولكنه ضروري، والذي أدى إلى انخفاض هائل في التدفقات، والأهم من ذلك، إلى انخفاض هائل في عدد الوفيات في بحر إيجه. إن الاتفاق الجديد يستعيز عن المسار الخطر المعتاد للوصول إلى أوروبا بمسار قانوني مبني على إعادة التوطين.

إن التحديات التي تواجه اليونان عديدة، بما في ذلك زيادة حماية الحدود وتعزيز إجراءات اللجوء، ولا يمكن لهذه الإجراءات أن تنجح إلا على أساس المسؤولية المشتركة والتضامن. ونحن بحاجة إلى الوفاء بالوعود التي قطعت لليونان؛ ونريد أن يدعم عدد أكبر بكثير من مسؤولي اللجوء الأوروبيين دائرتنا لخدمات اللجوء وأن يجري تنفيذ عدد أكبر بكثير من عمليات نقل اللاجئين من اليونان إلى بلدان أوروبية أخرى. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون مع بلدان المنشأ والعبور الآسيوية والأفريقية، وذلك، على سبيل المثال، لضمان عودة الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية. وإذا لم نتفق في إعلان اليوم على بذل جهود قوية للاستعاضة عن مسارات الهجرة الخطرة بمسارات قانونية، وإذا لم نعالج الأسباب الجذرية للهجرة، وإذا لم نعمل بإعادة توطين اللاجئين في البلدان التي يمكن أن تستضيفهم في جميع أنحاء العالم، فإننا سنفشل. والأسوأ من ذلك، أننا سنوفر مجالا يمكن فيه لقوى النزاعات القومية وكرهية الأجانب الكشف عن وجهها. وستكشف عن وجهها للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

ويتم اليوم في اليونان اختبار التحدي المتمثل في إدارة شؤون اللاجئين والمهاجرين على نحو إنساني وفعال. وإذا

تولى الرئيس المشارك تومسون رئاسة الجلسة.

وببساطة، لا يمكن غض الطرف عن تلك المشكلة وعمما يجري في جميع أنحاء العالم. إن جورجيا ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الكفاح. وقد استقبلنا بالفعل أكثر من ٤٠٠٠ طالب لجوء من مختلف أنحاء العالم مثل أوكرانيا والعراق وسورية ونيجيريا ومصر والصومال. وتوفر الجامعات الجورجية برامج تعليمية للطلاب من أبناء المجموعات السكانية المشردة. ونحن ملتزمون بمواصلة المساعدة التي نقدمها في المجال التعليمي، بالتعاون مع الشركاء المهتمين، بما في ذلك البلدان المانحة والمنظمات التي يمكن أن توفر الدعم المالي لتلك المبادرة.

وتبذل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية جهودا هائلة للتخفيف من مخنة الضحايا. غير أن خطورة الوضع تتطلب استجابة سياسية منسقة. فالوضع الحالي لم يسبق له مثيل. ونحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري لضمان عدم خروج الحالة عن نطاق السيطرة. إننا بحاجة إلى أن نكون استباقيين بدلا من التعامل بردود الأفعال، وأن نمنع تصاعد النزاعات للحيلولة دون حدوث مزيد من موجات التشرد.

السؤال هو: من أين نبدأ؟

إن انتهاكات القانون الدولي إحدى الأسباب الجذرية للصراعات. وإذا استطعنا ضمان احترام جميع الجهات الفاعلة للقانون وتقيدها الصارم بالتزاماتها، يمكننا أن نبدأ بالتحرك نحو عالم أكثر سلاما. ويمكننا أن نبدأ بمنع الأزمات والتزوح الجماعي الذي ينجم عنه الحاق الضرر بملايين الناس.

وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في اسطنبول، التزمنا بتعزيز نهج جديد ودعم ظهور حلول دائمة وآمنة تحفظ كرامة اللاجئين والمشردين داخليا. إن حق العودة الآمنة حق أساسي من حقوق الإنسان، ويجب أن يكون مضمونا بغض النظر عن الخلافات السياسية.

ختاما، أود أن أكرر بأن جورجيا سوف تواصل الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن حجمنا الصغير أو التحديات الأمنية الخاصة بنا.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يليه فخامة السيد كزافيه بيتيل، رئيس الوزراء في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): نواجه اليوم ظاهرة هجرة عالمية ذات نطاق واسع جدا. إن التحدي هام جدا بالنسبة إلينا بوصفنا قادة سياسيين ويجب علينا إيجاد توازن بين الاحتياجات الإنسانية وضرورة إيجاد حلول متوسطة وطويلة الأجل.

فأسباب الهجرة متعددة. ولا يوجد سبب واحد أو حل واحد لها. وبالإضافة إلى تزايد عدد الصراعات في العالم اليوم، يجب أن نأخذ في الحسبان الاتجاهات الرئيسية في هذا القرن: الزيادة الديمغرافية الهائلة في مناطق معينة من العالم، وتغير المناخ والتغيرات السريعة في التكنولوجيا، الأمر الذي يدعو أيضا إلى الزيادة في التنقل والمرونة في ذلك. لا يمكن لأي مسعى إلى إيجاد حل كريم ومرن ودائم، وأي اعتبار يرمي إلى تحسين الفهم والاستجابة لحالات الهجرة بأن يكتب لهما النجاح إلا إذا عملنا على رص الصفوف.

إن الاجتماع الذي عقد اليوم، أيها السيد الرئيس، يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام، إنها مجرد خطوة ولكنها في الاتجاه الصحيح. لا يمكن أن يكون حدثا منعزلا، ويجب متابعة الالتزامات المتعهد بها في هذا السياق. ويجب أن نوضح لمواطنينا أن أي أزمة عالمية تتطلب استجابات عالمية، وبالتحديد من خلال اقتسام المسؤولية والتضامن عبر الحدود.

تكلم بالإنكليزية.

ولا يمكننا المسير وحدنا.

(تكلم بالفرنسية)

ولا بد من اتخاذ مبادرات أخرى، ومؤتمر قمة فاليتا يعتبر مثالا ممتازا على ذلك. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة بعمل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. إن انعدام الفرص في بعض الدول يؤدي إلى الهجرة الاقتصادية. أليس من المفيد ربما النظر في تبسيط بعض قوانين الهجرة الشرعية للتمكين من تدفق منظم ونضبط، بدلا من ترك إدارتها في أيدي الشبكات الإجرامية؟

تمثل الهجرة ظاهرة تاريخية وبشرية. ومعظم الدول هنا، بمن فيها بلدي، شهدت أو تشهد هجرة، سواء كانت نحو بلد المقصد أو المنشأ أو بلد المرور العابر. ولا يمكننا أن ننسى أن موجات الهجرة قد تركت آثارا تاريخية، وبسبب تدفقات المهاجرين هذه، يحرض البعض على كره الأجانب والعنصرية والعنف.

أخيرا، أرى أن بعضا من هذه الأصوات تزداد ارتفاعا، مما يذكرني لهيب بعض الأحزاب الشعبوية في أوروبا وحتى على الصعيد الدولي. وبعضها يُدخل بطريقة خبيثة في الخطاب السياسي فكرة الخوف من "الآخر". واليوم يحالف النجاح هذا النهج، كما أظهرت الانتخابات الأخيرة في أوروبا. ولكن هذا هو الواقع، وبوصفنا ديمقراطيين نواجه مشكلة. فيجب أن نعطي أجوبة معقدة على أسئلة بسيطة، في حين الحركات الشعبوية أمورها سهلة، فهي تعطي أسهل الأجوبة على أكثر المسائل تعقيدا. هل هي حلول منصفة، أو قانونية أو يمكن تحقيقها؟ إنهم لا يبالون. فهم يبحثون عن أسرع طريقة لرضوخ مستمعهم بسرعة، من دون التركيز على أي فرص أو على المستقبل.

لذلك فلنظل ديمقراطيين. علينا ألا ننسى تاريخنا، وقبل كل شيء، علينا ألا نسمح للشعبيين بأن يؤججوا مخاوف الناس الذين يستمعون إليهم ولا يقدمون لهم حلاولا أخرى. ويجب أن نوجه رسالة قوية تبين بأننا منظمين ولدينا ردود

ويمكن أن إظهار هذا التضامن من خلال استضافة المهاجرين أو الأشخاص المشردين، وتقديم المساعدات المالية أو بتقديم الدعم في شكل موارد بشرية أو مادية. فيما يتعلق بجميع جوانب هذا التضامن، يبدو لي أنه ينبغي لكل دولة أن تساهم بقدر ما يمكنها، على أساس عدد سكانها والنتائج المحلي الإجمالي لديها.

في هذا الصدد يجدر بنا أن نتذكر أن نحو ثمانية من ١٠ مهاجرين من البلدان النامية، وتجري استضافة معظمهم في البلدان النامية، وفي بعض الأحيان تستضيفهم المجتمعات المحلية الفقيرة التي مع ذلك تجد الوسائل لمساعدة الآخرين، مع أن تلك المجتمعات ذاتها ربما تكون من بين أضعف الناس، على سبيل المثال في المنطقة الواقعة بالقرب من بحيرة تشاد. وهذا الوضع يوضح أهمية التصدي للأسباب الجذرية للهجرة ومكافحة الفقر. إن زيادة الموارد المخصصة للمساعدات الإنسانية ضرورية لإنقاذ الأرواح ويجب استكمالها بسرعة عن طريق تقديم المساعدة من أجل تنمية تلي متطلبات الأزمات المعقدة والطويلة الأمد. في هذا السياق، يجب أن يكون تعليم أطفال المهاجرين واللاجئين أولوية بالنسبة لنا.

إن لكسمبرغ بتخصيصها نسبة ١ في المئة من إجمالي دخلها القومي للتعاون والتنمية، إنما تسهم في القضاء على الفقر. فالعمل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان ومساعدة البلدان في تعليم جميع الأطفال وإبقائهم المدارس بعد مرحلة التعليم الابتدائي هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به.

ومع ذلك، يجب علينا أن نهئ فرصا للمستقبل. ولا بد للاقتصادات من أن تنمو وتجذب الاستثمارات وتحقق الازدهار ليتسنى إيجاد الوظائف. فلا يمكن للمساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي أن تكون الاستجابة الوحيدة لنا.

وفي وقت من الأوقات كان لدينا أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ، أي مما يمثل خمس عدد سكاننا. وفي السنوات الأخيرة، دُمج في مجتمع الجبل الأسود أكثر من ١٥ ٠٠٠ لاجئ ومشرد من المنطقة. وقد فعلنا الكثير لحل مسائل السكن، ولا سيما فيما يتعلق بأضعف الفئات. إن المشاركة في برنامج الإسكان الإقليمي الذي تم تمويله بصورة رئيسية من الاتحاد الأوروبي، وقدمنا من خلاله التمويل لإسكان أكثر من ٦,٠١٠ شخص مشرد ومن شعب الروما كانت مشاركة مفيدة عموماً. وتبلغ قيمة هذا المشروع حوالي ٢٨ مليون يورو، في حين أن إسهام الجبل الأسود يبلغ ١٥ في المائة.

ولم يتضرر الجبل الأسود حتى الآن بصورة مباشرة من معدلات الهجرة الراهنة. ومع ذلك، اتخذنا التدابير اللازمة لقبول المهاجرين واللاجئين المحتملين في حالات التدفق المفاجئ، وفقاً لجميع المعايير الدولية.

ومن بين أمور أخرى، قمنا بإعداد مشروع خطة عمل شنغن، الذي يشمل بصورة ملائمة، بالإضافة إلى معالجة المسائل المتصلة بسلامة المياه تمشياً مع معايير شنغن، وضع الخطط وإدماجها لمراقبة ومنع الهجرة غير النظامية وأزمات طلب اللجوء. وبوصفنا بلداً مشاركاً في المفاوضات للعضوية في الاتحاد الأوروبي، يرحب الجبل الأسود بتعريف الإطار الاستراتيجي الجديد للاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمنية الذي يشير، في جملة أمور، إلى أن الاتحاد الأوروبي سوف يلتزم في المستقبل بتعزيز الوكالات المعنية ومعالجة أسباب أزمة المهاجرين، مع الالتزام التام بحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ونرحب أيضاً بمبادرة إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة في تموز/يوليه ٢٠١٦، التي أطلقت مجموعة جديدة من الإجراءات لمعالجة أسباب أزمة المهاجرين. ونرحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

وحلول. وعلينا أن نفعل حيال هذا أكثر من الكلام عنه؛ ويجب علينا القيام بعمل أيضاً.

الرئيس المشارك (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يُلقيه فخامة السيد مايلو دوكانوفيتش رئيس وزراء الجبل الأسود.

السيد دوكانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لهذا الموضوع الهام.

إن التنسيق الوثيق على الصعيد الدولي بالاقتران مع الدور الرائد الذي تؤديه الأمم المتحدة يمثل عنصراً لا غنى عنه في الكلام بصوت واحد استجابة لهذه الأزمة الإنسانية. إن مشكلة اللاجئين والمهاجرين مشكلة عالمية. على الرغم من أن أوروبا، بسبب موقعها الجغرافي والسياسي ما انفكت طوال التاريخ الأكثر انفتاحاً وضعفاً أمام تداعيات الصراعات في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا، كانت تقليدياً شاهداً لا غنى عنه على العمليات التي يجد الناس أنفسهم فيها فارين من الحرب أو الفقر. ومن الملاحظ عموماً أنه بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لم تحدث تدفقات هجرة كذلك التي نشهدها اليوم. وهذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أنه توجد اليوم منظمات دولية قوية لا بد من استخدام آلياتها في التصدي لهذه التحديات السياسية والإنسانية المعقدة. ولا بد من تقاسم مسؤولية قبول وتقديم المساعدة للاجئين والمهاجرين بالتساوي.

إن الجبل الأسود يدرك جيداً معنى النهج الإنساني والمسؤولية الأخلاقية والسياسية والتضامن. على الرغم من أنه كان جزءاً من دولة مشتركة بقدرات متواضعة خلال تفكك يوغوسلافيا الدموي، ولكونها الجمهورية الوحيدة التي حافظت على السلام والوئام بين أعراقها المتعددة، فقد تركت حدودها مفتوحة أمام جميع الناس الذين كانوا يفرون من أهوال الحرب.

يفرون من الاضطهاد والتمييز والكوارث الطبيعية والفقر والتراعات المسلحة.

وفي أوائل السبعينيات، واجهت البلدان الآسيوية، بما فيها ماليزيا، نزوح لاجئي القوارب الفيتناميين إلى بلدانها، وتمت أخيراً إعادة توطينهم بنجاح في بلدان ثالثة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، ما زالت ماليزيا حتى الآن تستضيف حوالي ١٥٠.٠٠٠ من الأشخاص موضع الاهتمام، الذين يشملون طالبي اللجوء واللاجئين من ٥٤ بلداً، وإن كان مصطلح "لاجئ" لم يُعرّف في أي من تشريعاتنا المحلية.

وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، فقد ظلت دائماً تقدّم المساعدة الإنسانية إلى هذه الحالات دون المساس بسيادتها وسلامتها وأمنها. وأود على كل حال أن أغتنم الفرصة لتسليط الضوء على المشكلة المزمنة المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين الموجودين في ماليزيا إلى بلدان ثالثة، والتي قد تستغرق في ظروف معينة سنوات لتحقيقها. وهذا من شأنه أن يخلق مشاكل ضارّة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية لبلدان العبور. وفي هذا الصدد، أود أن أحث مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها على إيلاء اهتمام جدي بهذه المشكلة والتصرف بشأنها على الفور، ولا سيما في مجال تقديم المساعدة المالية والمساعدات الإنسانية الأخرى.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق باللاجئين الموجودين، وهي صحة البطاقة التي أصدرتها المفوضية لهم. وأود أن أقترح أن تنظر المفوضية في التسجيل وإصدار بطاقات فيها سمات أمنية إضافية. ومع ذلك، فإن تحديد مركز اللاجئ هو أمر مناط بالسلطة التقديرية للمفوضية وحدها.

في آذار/مارس من هذا العام. وأفضل طريقة لمواجهة التشرّد هو معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال منع نشوب النزاعات وحلّها بالوسائل السياسية بطريقة مستدامة ودائمة، وكذلك من خلال تعزيز المؤسسات وسيادة القانون، والقضاء على الفقر وتعزيز الإدماج والمنظورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقول كل ذلك أسهل بكثير من فعله، ولكننا يجب أن نسعى لتحقيق هذه الأهداف.

ويعرب الجبل الأسود عن استعداده لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق التعاون الوثيق مع جيرانه، ومع بلدان المقصد المحتملة وكذلك مع بلدان منشأ اللاجئين بهدف التصدي بكفاءة وإيجاد حل مستدام لمشكلة اللاجئين والمهاجرين. وندعم بقوة اعتماد الاتفاقات العالمية المتعلقة باللاجئين والمهاجرين. ونعرب عن استعدادنا للاضطلاع بدورنا في الالتزامات وأن نساهم، حسب قدراتنا، بصورة بناءة في الجهود الدولية الرامية إلى إعادة تأكيد مبادئ حماية اللاجئين والمهاجرين.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد زاهد حميدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ماليزيا.

السيد حميدي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أصبحت الهجرة ولا تزال أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجهها العديد من البلدان في شكل تدفقات غير قانونية أو غير نظامية أو مختلطة. وتشمل الهجرة غير القانونية أو غير النظامية التدفقات عبر الحدود من الأشخاص الذين يدخلون بلداً دون إذن قانوني للقيام بذلك، في حين أن تدفقات الهجرة المختلطة هي حركات معقدة للسكان تشمل مهاجرين هاجروا طوعاً وقسراً على حد سواء. وتتصل أكثر أشكال الهجرة غير النظامية أو غير القانونية بهجرة العمالة غير القانونية والاتجار باليد العاملة و/أو الاستغلال الجنسي، فضلاً عن أولئك الذين

وبلغ عدد المهاجرين ٢٤٤ مليون مهاجر في عام ٢٠١٥، وهي نسبة أعلى من النمو السكاني العالمي. لذا فإنه من الضروري هنا التأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة لخلق آليات مبتكرة وأفكار خلاقة لتحقيق الاستجابة الفاعلة للتعامل مع الأزمات التي بدأت تعصف بعالمنا وتضاعفت أرقامها بشكل خطير خلال السنوات العشر الأخيرة،

والتي جاءت نتيجة لزيادة الصراعات والتراعات المسلحة التي باتت تحصد أرواح المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، وتعرض حياتهم لمختلف المخاطر من دون أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى موقف موحد وفاعل يضع حداً لتلك التراعات والأزمات. ونود في هذا الصدد أن نؤكد على ضرورة العمل من خلال احترام القواعد والمواثيق الدولية وتطبيقها للوصول إلى حلول سياسية توقف نزيف الدماء وتحقق أرواح الأبرياء.

تشهد منطقة الشرق الأوسط ظروفًا في غاية الدقة والحساسية نتيجة لانتشار التراعات والحروب الأهلية وما خلفته من دمار وهلاك لشعوب المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بحركة التزوح الكبيرة التي شهدتها المنطقة جراء تلك التراعات والحروب، والتي سيكون لها تداعيات وإرهاصات على مختلف المجالات، الثقافية منها والإنسانية والاجتماعية. الأمر الذي يدفعنا جميعًا لتعزيز للعمل المشترك لمعالجة الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها شعوب المنطقة. كما أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي في حماية تلك الشعوب من خطر الانجراف لدائرة العنف والإرهاب. علاوة على أهمية المضي قدماً نحو محاربة ما يسمى بكره الأجانب والتحريض ضدهم وازدراءهم، والتعصب والعنف ضد اللاجئين والمهاجرين، وخاصة المبنية على الدين والعرق، من خلال تحقيق تطلعاتهم وآمالهم في العيش بسلام وأمن، وتمكينهم من نيل حياة حرة وكرامة.

وأود أن أعطي تأكيدات قوية على أن بلدي ماليزيا لن يهمل التزاماته وتعهداته الدولية في معالجة الهجرة الناجمة عن التراعات التي تسببها الحروب والكوارث الطبيعية والعوامل الأخرى. وفي الدورة السبعين للجمعية العامة، تعهد رئيس وزرائنا بأن تستقبل ماليزيا ٣٠٠٠ من المهاجرين السوريين من التراعين القائمين في سورية والعراق على مدى ثلاث سنوات (انظر A/70/PV.22). ويسعدني أن أعلن في الجلسة العامة اليوم أننا استقبلناهم على دفعتين، ونتطلع إلى تلقي دفعة أخرى من المهاجرين السوريين في نهاية السنة. وفي السابق، استضافت ماليزيا ٣٥٠ من المهاجرين من البوسنة والهرسك في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣ من خلال التزام إنساني مماثل. وهذا يعكس بقوة تفاني ماليزيا المستمر في هذه المسألة المتنامية.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): في البداية، أودّ أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى السيد معالي السيد بتر طومسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ورؤساء الأفرقة العاملة المشاركة، على ما بذلوه من جهود مقدرة في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع الهام بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة السياسية التي تعبّر عن إدراك المجتمع الدولي لحجم المعاناة التي طالت العديد من شعوب العالم، وأفرزتها الأوضاع الإنسانية الصعبة، مما يتطلب العمل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات التي باتت تهدد أمن واستقرار دول العالم وشعوبها. إن التحديات المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم، وما تواجهه شعوب الدول المحتاجة والمنكوبة في الحصول على أدنى سبل العيش من غذاء ودواء ومأوى، تحتم علينا العمل جدياً لتوفير كافة تلك الاحتياجات، خاصة إذا علمنا أن هناك نسبة كبيرة من الشعوب تعيش في بلدان غير بلدانها.

المهاجرين. للأسف، هناك أيضا أبعاد أقل دعما. فهناك بعد الجريمة المنظمة التي تستفيد من توقعات ومحنة الأشخاص الذين يلتمسون حياة بعيدة عن الحروب والتراعات والترقب والفقر. ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة عندما ننظر في تحركات المهاجرين في أمريكا اللاتينية. فقد أدت الهجرة الجماعية خلال السنوات الأخيرة إلى تحديات هائلة لبلدان العبور والمقصد. فبلدان العبور غير مستعدة لتلك الهجرة، ولا يمكنها إنشاء مرافق دائمة لأن المهاجرين يسعون إلى وجهات في العالم المتقدم النمو. إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة والهيئات التي تقدم المساعدة تعاني ضغطا شديدا وتفتقر إلى التوجيه. وتوجد معونة إنسانية، ولكن لا يوجد توافق في الآراء يمكننا الاهتداء به في الوقت المناسب لإنهاء التراعات وإبقاء الناس في بيوتهم، وتوفير الفرص لهم في بلدانهم، ومنعهم من الشروع في هذه الرحلات الخطيرة. وندرك جميعا تشخيص الحالة، ولكننا غير قادرين على حسمها. إن التعاون الدولي لازم بشكل قاطع. يتعين علينا البحث عن حلول تمكننا من مكافحة المنظمات الإجرامية. وستمكنا هذه المناقشة من التوصل إلى توافق الآراء اللازم والقيام بعمل. وقد تلقينا تقرير الأمين العام عن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين (A/70/59). ولدينا مرافق الإعلان السياسي (القرار ١/٧١) التي تقترح استجابة شاملة تهدف إلى معالجة التحركات الكبيرة للمهاجرين بوضع ميثاق عالمي من أجل هجرة آمنة وقانونية ومنظمة.

وما برحنا نحض على الوفاء بالالتزامات الدولية المفروضة على الدول وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية بغية معالجة الحالة بضمان حقوق الإنسان وسلامته وكرامته. إن التعاون والعمل الدوليين أداتان يمكنهما للمجتمع الدولي القيام بعمل محدد لمعالجة الحالات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على ضرورة حل أزمات اللاجئين التي طال أمدها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون من الظلم القاهر منذ ما يقرب من السبعة عقود، حيث نحدد تأكيدنا على حقوقهم في العودة. وندعو إلى تحقيق حل عادل لمحتهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية. نطالب أيضا المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لهم عن طريق توفير الدعم الكافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وندعو في هذا السياق أيضا إلى توفير الدعم لهم وفقا للقانون الدولي الإنساني.

يمثل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) الذي اعتمد بالإجماع خطوة هامة في مسار عملنا الجماعي الإنساني. ونتطلع بكثير من الأمل والإصرار إلى أن تعزز جلستنا اليوم الجهود الدولية المشتركة للتصدي لما يواجهه العالم من عقبات ومخاطر، ولإيجاد السبل الخلاقة للتغلب عليها. كما نؤكد استمرار منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المكان الأنسب للعمل الدولي المتعدد الأطراف لتحقيق مقاصدنا وتلبية تطلعاتنا، ولمتابعة وتقييم ما تم إحرازه من خطوات للتعاطي مع الأزمات الإنسانية حول العالم، وما تشكله من تحد كبير تجاه تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا أنخيل هولغين كوبيار، وزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة كوبيار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): إن مسألة التحركات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين عبر جميع القارات تتطلب استراتيجيات مشتركة للتعامل مع الأسباب العميقة الجذور لهذه التحركات. إن مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم يتركون ديارهم؛ يقرر بعضهم المغادرة والبعض مجبر على ذلك. ولا شك أن أهم شيء يمكن أن نفعله هو حماية حقوق الإنسان وتنفيذ الوعد الدولي بحماية

لقد كان لنا شرف المساهمة وبشكل مشترك إلى جانب أيرلندا في تيسير تنظيم اجتماعنا اليوم. وفي هذا الصدد، يرحب الأردن بالبيان السياسي الصادر عن اجتماعنا هذا (القرار ١/٧١) لتحقيق التوافق عليه. ونتطلع إلى العمل في إطار الأمم المتحدة ومنظمتها ومع الوكالات الإنسانية على تطوير العهد الدولي الخاص باللاجئين بحلول العام ٢٠١٨.

إن الأردن الصغير بحجمه الجغرافي والكبير بعزم قيادته الهاشمية، والمحدود في موارده والغني بأصالة شعبه وكرمه وسعة قلبه اليوم ثاني أكبر مستضيف للاجئين عالميا، وهو في مقدمة الدول المعنية بشكل مباشر بمخرجات الاجتماع الرفيع المستوى. ولقد فتح الأردنيون عبر التاريخ قلوبهم ويوتهم ومواردهم لمن قصدهم ولجأ إليهم هربا من ويلات العنف والتراخ. وحافظت قيادتنا الحكيمة على احترام الكرامة الإنسانية للملايين من المستضعفين، وخاصة الأطفال والنساء في وقت يشهد فيه العالم أبشع صور الإهانة لتلك الكرامة. لقد كان وطني الأردن، وما زال، بالرغم من الاضطرابات والتراخات كافة التي شهدتها الشرق الأوسط، الملاذ الآمن لأكثر وأقصى موجات اللجوء في التاريخ المعاصر.

علينا اليوم، ونحن نجتمع في أول قمة تدعو إليها الجمعية العامة حول اللجوء والهجرة، أن نؤكد على ضرورة حل أقدم وأطول وأعقد قضية إنسانية في تاريخنا المعاصر، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال ضمان ممارسة اللاجئين الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في العودة والتعويض، بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي إطار حل شامل للقضية الفلسطينية، أطول صراع في تاريخنا المعاصر وفقا للقانون الدولي أيضا ومرجعيات عمليات السلام. إن هذه هي النقطة الرئيسية لمفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي موضوع اللجوء الفلسطيني. وتعتبر إحدى النقاط المركزية في القضية الفلسطينية برمتها. وهذه القضية

أود الآن أن أتكلّم عن العمل الذي ما فتئت كولومبيا تضطلع به بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة. فبفضل استقلالية للمنظمة، تمكنا من تحقيق نتائج حقيقية في جهودنا لمساعدة السكان المهاجرين. وبفضل تلك التجربة، تأمل كولومبيا أن يساعد دمج المنظمة الدولية للهجرة في الأمم المتحدة على تحقيق الكفاءة في العمل بدلا من الحد منها.

نحن بحاجة إلى طريقة مأمونة وشفافة للعمل على الصعيد الدولي، لحماية حقوق جميع المهاجرين، وزيادة إسهاماتهم الإيجابية في التنمية، وتعزيز التبادل المتعدد الثقافات، وتحسين تصور الرأي العام للمهاجرين باعتبارهم مساهمين حيويين في مجتمعنا. وعلينا أن نفي بهدف تيسير الهجرة القانونية والأمنة والمنظمة. وذلك أمر حيوي إذا أردنا التخلص من الإحباطات فيما بين البلدان وداخلها. وهذه مهمة من المستحيل التعامل معها بصورة انفرادية. ونحتاج إلى أعمال واستراتيجيات منسقة. لذلك فإن كولومبيا ملتزمة بتبني سياسات طموحة تتيح مستقبلا آمنا ومزدهرا للسكان المهاجرين في العالم.

الرئيس المشارك تومسون (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصر جوده، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن.

السيد جوده (الأردن): أود بداية أن أتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة للدورة السبعين، معالي السيد مونغنس ليكيتوف، على جهوده التي بذلها لتنظيم هذه الجلسة التي توفر فرصة ثمينة للتوصل إلى استجابة دولية أفضل للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين والتي تمثل بدورها نقطة تحول لتعزيز منظمة الهجرة الدولية. كذلك أتقدم بالتهنئة للرئيس الجديد للجمعية العامة للدورة الحادية والسبعين، سعادة السفير السيد بيتر طومسون، على توليه مهامه متمنيا له النجاح والتوفيق. والشكر موصول أيضا للمستشارة الخاصة للأمين العام، سعادة السيدة كارين أبو زيد، على تقريرها الذي شكل أساسا لمداولاتنا اليوم.

بكثير بحجمها وحجم اقتصادها في استقبال بضعة آلاف من اللاجئين. لقد استترفت أعباء استضافة اللاجئين مواردنا في ظل تواضع الدعم الدولي المقدم لنا مما يهدد مخرجات العمليات التنموية والاقتصادية المحلية ويُضعف قدرتنا على الاستمرار في تقديم الخدمات للاجئين ولموطينا على حد سواء.

قامت الحكومة الأردنية بوضع منهج ريادي في التعامل يستند إلى المنعة ويربط الاحتياجات الإنسانية بالتنمية في استجابتها للأزمة السورية وطورت خطط الاستجابة الأردنية التي تغطي حالياً الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ بناء على تقييم شامل أجرته الحكومة بالشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد قدم الأردن وشركاؤه في مؤتمر لندن الأخير منهجاً شاملاً تم فيه تبني العقد مع الأردن Jordan Compact الذي نقوم بمتابعته مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

إن أزمة اللجوء السوري ليست أزمة محصورة في الأردن أو غيره من دول الجوار السوري، بل هي أزمة دولية. إن الأردن إذ يقدر الدعم الذي قدمه له المجتمع الدولي لغاية الآن إلا أنه يلي فقط ما نسبته ٣٥ في المائة من التكلفة المرهقة لاستضافة اللاجئين السوريين في الأردن، وكما نقول دائماً لا يوجد حل إنساني للأزمة السورية وإنما حل سياسي لهذا الصراع الذي أوشك أن يدخل عامه السابع. وهذا الحل السياسي هو الذي سيضمن إنهاء المعاناة الإنسانية.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لأن يتحمل مسؤولياته في مساعدة ومساندة الأردن لتحقيق أمن واستقرار المنطقة والعالم، ونحن في إطار قمة تعنى بشكل أساسي في موضوع اللجوء والهجرة. ولتمكين الأردن، من الاستمرار بأداء مهمته الإنسانية الهامة تجاه اللاجئين السوريين، والتي أذكر مرة أخرى بأنه يقوم بها نيابة عن العالم أجمع. إن المجتمع الدولي مطالب دائماً في الأزمات، وخاصة أزمات اللجوء الطارئة، بالنهوض لمساعدة عضو أساسي في هذا المجتمع مهما كان حجم هذه

جوهر الصراعات في المنطقة وسبب رئيسي وأساسي في ما نراه اليوم من انتشار التطرف واستمرار النزاعات وعامل رئيسي في عدم الاستقرار في منطقة لطالما عانت من عدم الاستقرار ومن ويلات الحروب والنزاعات.

يستمر الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في العمل، كونه أكبر مضيف للاجئين الفلسطينيين في العالم، على حماية الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين وسيبقى سعيًا للحصول عليها في صميم مسؤولياتنا، مثلما لنا حقوق على المجتمع الدولي كدولة مضيعة، واستحقاقات على الأعباء التي تكبدناها في هذا الشأن وما زلنا مستمرين في تكبدها.. ولحين تحقيق حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، يؤكد الأردن على ضرورة استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والعمل على سد العجز الذي تعاني منه موازنتها حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في الأردن وكافة مناطق العمليات بالشكل الذي يحفظ حقوق وكرامة اللاجئين الفلسطينيين.

لقد استقبل الأردن خلال السنوات الست الماضية ما يزيد على ١,٣ مليون مواطن سوري لجأوا إلى الأردن، أي ما يقارب من ٢٠ في المائة من عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية. وقمنا بالتعاون مع الأمم المتحدة ببناء المخيمات التي استوعبت فقط ١٠ في المائة من اللاجئين السوريين في حين انتشر معظمهم في مدن الأردن وقرائها، وفتحنا ووسّعنا المدارس ومرافقنا الصحية، وحُمِّلنا العبء الإضافي على البنى التحتية التي كانت وما زالت تواجه تحديات أصلاً، ووفرنّا لهم الحماية وما استطعنا إليه من فرص العمل، للأردنيين بشكل أساسي وللسوريين في قطاعات معينة، وقدمنا الخدمات كافة لأشقائنا السوريين بما يفوق قدرتنا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها علينا منطقتنا المضطربة، وفي وقت عجزت فيه وماطلت دول أكبر من الأردن

أما المسار الثاني فيركز على معالجة المسببات الجذرية للجوء من خلال حل النزاعات القائمة وتلك التي طال أمدها بالوسائل السلمية ومن خلال الالتزام بأهداف ومقاصد هذه المنظمة الأممية، وإنهاء الاحتلال، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، واحترام قواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والعمل من خلال الدبلوماسية الوقائية على منع مسببات اللجوء، وتوفير الإرادة الدولية لتحقيق الحلول السياسية الطويلة الأمد التي تضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم لينعموا بالأمن والسلام والطمأنينة والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بروسبير باني، وزير الداخلية في غانا.

السيد باني (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي للإدلاء ببيان هنا بشأن موقف غانا فيما يتعلق بالتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. يعقد اجتماع القمة هذا الرفيع المستوى في الوقت المناسب تماما. ونود أن نشكر الأمين العام على تمكين المجتمع الدولي من العمل معا على وضع خطة استجابة أفضل لتناول القضايا والتحديات التي تفرزها هذه الظاهرة المتعددة الجوانب.

إن مساهمات غانا في إيجاد حلول طويلة الأمد في هذا السياق تهدف إلى تعزيز التفكير والقيادة في معالجة التشرد الناجم عن اللاجئين وتسخير فوائد الهجرة لأغراض التنمية، استنادا إلى الدروس التجريبية. وكما يذكر أعضاء الجمعية، فقد عانى بلدي مؤخرا من تدفق ملتمسي اللجوء من منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية نتيجة لتفشي العنف، وتستضيف الآن أكثر من ٣٠٠ ٢١ لاجئ وطالب لجوء من ٢٦ بلدا في جميع أنحاء العالم، يقيمون في أربعة مخيمات وفي المناطق الحضرية.

نمط الهجرة في غانا ينطوي على الهجرة الداخلية والهجرة والتزوح، وتمثل الهجرة من الريف إلى الحضر السمة الطاغية،

الدولة في إطار المجتمع الدولي، في هذه المهمة التي يقوم بها وهذه المسؤولية الجسيمة التي يتبناها نيابة عن المجتمع الدولي. سيستمر الأردن في بذل الجهود على المستوى الدولي لإيجاد حلول لأزمات اللجوء المنتشرة عالميا، وخاصة الأزمة السورية.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك بالنيابة السيد سوغافاري (جزر سليمان).

سيشارك الأردن برئاسة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في استضافة مؤتمر القادة يوم غد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك، وكندا، وألمانيا وإثيوبيا، والسويد والأمين العام للأمم المتحدة، أملين في أن يخرج عنه التزامات حقيقية وملموسة من الدول المشاركة كافة، تخفف الأعباء على الدول المستضيفة ومن معاناة اللاجئين.

إن الإخفاق المستمر في حل قضايا المنطقة وعدم إيجاد حل سياسي للنزاعات يضمن عودة اللاجئين يعزز الشعور بالظلم والإحباط وبالذات لدى فئة الشباب مما قد يعرض هؤلاء للاستقطاب من قبل المجموعات المتطرفة والإرهابية وتبني أفكارها الظلامية.

إن الأعداد غير المسبوقة من اللاجئين والنازحين والمشردين داخليا وصمة عار على جبين الإنسانية، وعليه يجب أن نتجاوز مرحلة التأكيد على أن أزمة اللجوء العالمية هذه تعتبر تحديا أخلاقيا وإنسانيا غير مسبوق. فالمطلوب الآن هو العمل سوية لمواجهة هذا التحدي بشكل عملي وفعال ومن خلال مسارين متساويين بالأهمية: الأول يقوم على التضامن وضمان الكرامة الإنسانية للاجئ ويثبت مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤولية في معالجة تبعات أزمة اللجوء على الدول المستضيفة من خلال ضمان المساعدات الكافية والمرنة التي تستجيب إلى احتياجات الدول المستضيفة ومجتمعاتها، وتسريع إعادة توطين اللاجئين إلى بلد ثالث.

صعوبة في الوصول إلى النتائج المنشودة؛ والحاجة الملحة إلى توفر فرص وطنية وجماعية في الأجل الطويل لضمان تدخل ذي أثر أكثر استدامة وفعالية؛ واستمرار الأسباب والتحديات التي تستحث هذه الظاهرة.

على الرغم من أن معظم الهجرة تحدث حالياً من خلال قنوات مناسبة وآمنة، فإنها لا تزال محفوفة بالمخاطر بالنسبة للعديد من المهاجرين المحتملين. تمثل مشاركة غانا في مؤتمر القمة الرفيع المستوى هذا تكراراً لدعوة الأمين العام من أجل تقاسم مسؤولية الموجهة نحو تخفيف عبء الطبيعة المعقدة لتحديات الاستضافة وترتيبات الإدارة الحكومية لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان وسلامة المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كونهم مهاجرين، فضلاً عن الاستفادة من فوائد الهجرة. ستكون المسؤولية المشتركة ونظم الإدارة الحكومية القوية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من العوامل الرئيسية للاستجابات لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين التروح له أبعاد وطنية وإقليمية وعالمية، ولن تكون الحلول الطويلة الأجل المتوخاة في إطار مؤتمر القمة هذا ممكنة إلا ببذل الجهود المتضافرة والمنسقة عبر مختلف أطراف التفاعلات الدولية.

الرئيس المشارك بالنيابة ((تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد رامي الحمد الله، رئيس وزراء دولة فلسطين.

السيد حمد الله (فلسطين): يشرفني أن أنضم إليكم اليوم في قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين بوصفي ممثلاً للشعب الفلسطيني الذي يتألف غالبية من لاجئين يشكلون نحو ربع عدد اللاجئين في العالم وحوالي أربعين في المائة من حالات اللجوء طويلة الأمد. حيث تمثل حالة اللجوء الفلسطيني أطول أزمة عرفها تاريخنا المعاصر. أنقل إليكم أيضاً الدعم الكامل من فخامة الرئيس محمود عباس لمخرجات هذه القمة الدولية الهامة

ويُعزى ذلك أساساً إلى التفاوت المكاني. وفي الوقت الراهن، يقيم الغانيون في ٣٣ بلداً، ويقدر صافي السكان المهاجرين بما يتراوح من ٢٥٠ ٠٠٠ إلى ١,٥ مليون نسمة. وانضمت غانا إلى بلدان أخرى في البحث عن طرق لزيادة التعاون الدولي من أجل تحقيق استجابات أفضل، على أساس فهم مفاده أن مسألة التشريد القسري إنسانية وإنمائية.

لقد أدى ذلك إلى وضع نهج استراتيجي لحل مشاكل العمل، يسعى إلى تشجيع استخدام مهارات اللاجئين والمجتمعات المضيفة الذين لديهم ممارسات تجارية مبتكرة لبلوغ أقصى درجات الإنتاجية من أجل توفير مصادر دخل مستدامة وتوفير فرص كسب العيش؛ وتشجيع مشاركة اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة وترتيبات إدارة الحكم المحلي، بغية زيادة وتعميق الثقة، وضمان استمرار العلاقات الودية والتعايش؛ وضمان الترتيبات الرامية إلى تحسين نوعية الخدمات التي تستهدف الفئات الأشد ضعفاً بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

الهدف الرئيسي للسياسة الوطنية للهجرة التي أُعلن عنها مؤخراً، هو تعزيز المنافع والحد من تكاليف الهجرة الداخلية والدولية من خلال الوسائل القانونية، مع ضمان احترام حقوق المهاجرين وأمنهم لضمان التنمية الاقتصادية في غانا. وتحدد السياسة الوطنية للهجرة أهدافاً يعزز كل منها الآخر، بما في ذلك التطرق لمسائل حقوق الإنسان، وضمان وجود ممرات أمنية، ومكافحة نزعات العنصرية، وكره الأجانب، فضلاً عن ضمان حق الغانيين في الهجرة.

بغض النظر عن هذه الحقوق، فإن أعباء استضافة اللاجئين تظل قائمة. فتلك الأعباء تشمل ازدياد التشريد الطويل الأمد والطبيعة المعقدة، والتحديات التي تواجه البلدان المضيفة؛ وتضالُّل الموارد العالمية، وتقديم المساعدة وخدمات الدعم ذات الصلة؛ وعدم كفاية التدخلات القصيرة الأجل وما يقابلها من

منه طوال عقود متصلة من الزمن. وهم يشاركون اليوم اللاجئين والمهاجرين في كل مكان من هذا العالم، خصوصا في منطقتنا المضطربة، روح الأمل والصمود، ويقفون متضامنين معهم في آلامهم ومحنهم ويقدمون لهم العزاء والدعم، حيث يتشاركون التوق للعدالة ويتطلعون لإنهاء معاناتهم.

نحن مطالبون وملزمون سياسيا وقانونيا وأخلاقيا بترجمة التصريحات التي تصدر في هذه القاعة إلى أفعال لإنهاء محنة الملايين من مهاجري ولاجئي العالم وتوفير المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها ليعيشوا حياة آمنة وكريمة، كما ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لضمان دعم واحترام وإعمال حقوقهم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، والشروع في معالجة جذور المآسي التي تسببت في معاناتهم. لقد استمرت الجمعية العامة، وفقا لواجباتها والتزاماتها، في دعواتها وجهودها من أجل التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين بما في ذلك حقهم في العودة، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) كما ودعمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لأكثر من ٦٥ عاما، ضمان توفير المساعدات الإنسانية الضرورية للاجئين الفلسطينيين، ولمن يحتاجها من نزح من الفلسطينيين بعد حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأعمال القتالية التي تلتها.

لقد قدمت الأونروا نموذجا في معالجة أزمات اللاجئين والنازحين والمهاجرين بإنسانية وفعالية عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية لهم في ذات الوقت الذي تُبذل فيه جهود إضافية لبناء قدراتهم وتعزيز الاعتماد على الذات والإصرار على عدم التخلي عن أحد، في إطار سعينا الجماعي والمشارك لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أما بالنسبة لشعبنا الفلسطيني، فالأونروا تعني أكثر من مجرد مساعدات ومشاريع، إنها لهم شريان حياة، فهي تدعمهم وتساندهم في أحلك الأوقات كما شهدنا في السنوات الأخيرة، سواء

حول اللاجئين والمهاجرين في العالم ولحقوقهم العادلة، وخاصة حق العودة الذي تكفله جميع القوانين والأعراف الدولية

أحمل معي اليوم أصوات الملايين من اللاجئين، أكثر من ثلاثة عشرة مليون رجل وامرأة وطفل مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يعيشون في مخيمات اللاجئين في الأردن، ولبنان، وسوريا وفي فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة إلى ملايين غيرهم لا يزالون يعيشون في ملاذ الشتات في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وأمريكا الشمالية وخارجها، حيث تنقل كثير من اللاجئين للبحث عن حياة أكثر أمنا واستقرارا. أحمل إليكم قصصهم، قصص الفقدان، والمأساة، والتشريد، والنفي والمعاناة، والإذلال التي بدأت أولى فصولها مع نكبة عام ١٩٤٨ عندما جرى اقتلاع غالبية شعبنا بالقوة وطردهم من بيوتهم وأرض أجدادهم، أو إجبارهم على الفرار خوفا على حياتهم.

عندما قررت هذه الجمعية العامة تقسيم فلسطين في عهد الانتداب وإنشاء إسرائيل على أنقاض وركام بيوتهم وقراهم، استمر بعد ذلك وللسنوات طوال حرمانهم ظلما من حقوقهم، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش في سلام والحصول على تعويض عن خسائرهم.

وهو ما أجبر الأجيال المتلاحقة على خوض مشقات كبرى وتحمل المزيد من الحرمان والتهميش، لا بل والتهجير المتكرر بسبب تداعيات الأزمات المتكررة في المنطقة والعالم. ورغم ذلك كله، فإنني أحمل لكم أيضا رسالة أمل من لاجئي فلسطين الذين ذاقوا مرارة العديد من الولايات والمحن ولا يزالون صامدين متشبثين بأحلامهم وتطلعاتهم المشروعة بل ومؤمنين بقيم الإنسانية ومبادئ القانون الدولي ومجرى التاريخ وبجتمية العدالة التي من شأنها جميعا أن تنتصر لمعاناتهم وتنتزع لهم حقوقهم العادلة وتنعم عليهم بالسلام الذي حرموا

عملها ومواصلة تقديمها للخدمات، وتنفيذ برامجها الحيوية. وناشد مجتمع المانحين توفير دعم مستدام ومستقبلي لهذا الوكالة وسد الفجوة في التمويل، وبما يتناسب مع احتياجات اللاجئين المتزايدة، لتمكينها من أداء مهامها الإنسانية النبيلة بفعالية وكفاءة. فاستمرار هذا الدعم الدولي إنما يأتي انسجاماً مع المسؤوليات السياسية والالتزامات الإنسانية. وناشدكم اليوم جميعاً أن تستمروا في دعمكم وتضامنكم مع لاجئي فلسطين والشعب الفلسطيني ككل، إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل وسلمي ودائم لقضيتهم العادلة، فنحن لدينا قناعة راسخة بأن أعمال حقوقنا ونيل شعبنا لحريته هو صمام الأمان للاستقرار السياسي في المنطقة، ولعلنا أجمع وحاجة أمنية وإنسانية وأخلاقية ملحة.

تتعهد دولة فلسطين بدعم الالتزامات التي قطعت في الإعلان (القرار ١/٧١) وفي إطار الاستجابة الشاملة لقضية اللاجئين. ونشدد في هذا الصدد على ضرورة العمل على إيجاد الحلول الدائمة لقضية لاجئي فلسطين بما يضمن حقهم في العودة، وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) الذي يؤكد أن حق العودة لا يسقط مهما طال أمد اللجوء. إننا ندعم أيضاً الوثيقة نحو اعتماد اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين (انظر A/70/59)، ونفخر بكون فلسطين من بين أولى الدول التي انضمت إلى مجموعة أصدقاء الهجرة ومن خلالكم هنا، نؤكد اليوم من جديد تضامننا معها.

وفي نهاية كلمتي، أؤكد لكم جميعاً أننا مستمرون في التعاون مع شركائنا الدوليين لبلورة حلول عادلة ومستدامة لإنهاء الظلم والتحديات التي نواجهها جميعاً، بما في ذلك مخنة ومعاناة لاجئينا التي يُعتبر حلها أولوية هامة في عمل وجهود القيادة الفلسطينية. كما نشدد على تعاطفنا الكامل وتضامننا اللامحدود مع اللاجئين والمهاجرين في جميع أصقاع العالم، وكلنا أمل في أعمال حقوقهم من أجل مستقبل أفضل

بسبب الصراع الكارثي في سورية وتداعياته الأليمة في لبنان والأردن وفي فلسطين المحتلة، حيث كان لوحشية الاحتلال الإسرائيلي وحصاره للإنساني والظالم مخاطر كبرى ومتفاقمة على مجتمع اللاجئين. وإذ نتصدى اليوم للأسباب الجذرية وراء التحركات الحالية والكبيرة للاجئين حول العالم، يجب ألا نتجاهل حقيقة أنه وللمرة الأولى منذ عقود، اضطر لاجئو فلسطين إلى مغادرة المنطقة في غمار رحلات مخوفة بالمخاطر عبر البحر، هرباً من ويلات الحرب والفقر.

إن مجرد وجود الأورنوا لأكثر من ٦٥ عاماً هو دليل على العواقب التي ستتبعها في حال فشل المجتمع الدولي في إيجاد حلول عادلة ودائمة لأزمات ومخن اللاجئين مما يحتم على دول وشعوب العالم الالتزام بالمشاركة الفاعلة في معالجة الأسباب الجذرية للتهجير القسري وبلورة حلول جدية للتزاع، بل ومنع حدوثها أيضاً وفقاً للقانون الدولي. ونحدد من على هذا المنبر تقديرنا الكبير لعمل الأورنوا ولجميع موظفيها، كما أشيد بعمل وتفاني نحو ٣٠.٠٠٠ موظف محلي لدى الأورنوا هم من اللاجئين أنفسهم من معلمين وأطباء وممرضين وإداريين وأخصائيين نفسيين وعمال طوارئ، يتفانون في عملهم ويقدمون الخدمات والمساعدة، مما يؤكد أن اللاجئين ليسوا بالضرورة عبئاً على المجتمعات والبلدان المضيفة بل هم فاعلو خير وضالعون في الأعمال الإنسانية، ويظهر أيضاً القدرات التي اكتسبها اللاجئون من خلال التعليم الذي يبقى دائماً حقاً أساسياً وحاجة ملحة للاجئين والمهاجرين جميعهم.

ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نقف عند الدعم الثابت والمستمر الذي قدمته وتقدمه المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان والجمهورية العربية السورية للاجئي فلسطين الذين تستضيفهم منذ نحو سبعة عقود، وتقديمها للتسهيلات اللازمة لقيام الأورنوا بمهامها ومسؤولياتها. ونشكر جميع البلدان وجميع المنظمات المانحة على دعمها السخي للأورنوا لضمان استمرارها في

ومن الجهة الأخرى، إن الذين يسعون إلى حياة أفضل، هربا من الفقر وغياب المستقبل، لهم الحق في الحصول على أحوبة منا. ولهم الحق في الأمل؛ وينبغي أن يكون بوسعهم التطلع إلى حياة أفضل يمكن بلوغها في بلدانهم وأوطانهم. ومن هذا المنطلق، فإن إيطاليا، من خلال اقتراحنا الذي تقدمنا به إلى شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ما فتئت تروج لخطوة لتطوير شراكة حقيقية مع البلدان الأفريقية الأصلية. وعلينا أن نستثمر في أفريقيا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وفي مقدمتها التفاوتات الاقتصادية والديمقراطية. الأهم من هذا كله، ينبغي لنا أن نستثمر في أفريقيا لأن ذلك يعني أننا نستثمر في مستقبلنا.

بيد أننا نعرف جميعا أن هذا الالتزام لن يحقق نتائج إلا في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه، يجب أن نوفر استجابة إنسانية؛ يجب علينا إنقاذ الأرواح. لذلك، أطلب من المجتمع الدولي بأسره التضامن والالتزام الكامل. إن إيطاليا بما تقوم به من عمليات بحث وإنقاذ، ما برحت تحتل مكان الصدارة لسنوات في أزمة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في العام الماضي، أنقذت الوحدات الإيطالية أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص؛ وفي هذا العام، أنقذت حتى الآن أكثر من ٦٠ ٠٠٠. وهذه الأرقام مثيرة للإعجاب، ولكن ما يثير الإعجاب أكثر قصص الألم والمعاناة المؤثرة وراء تلك الأرقام.

يجب أن نستجيب الآن لحالات الطوارئ. ولهذا السبب، وبفضل دعم المجتمع المدني مرة أخرى، تعزز إيطاليا برنامجا لإعادة التوطين، ومشروع ممرات إنسانية يهدفان إلى إنقاذ الفئات الأشد ضعفا بين المهاجرين على الأقل - وما يدور في خلدي بوجه الخصوص النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم. وينبغي أن نكون قادرين على ضمان عدم اضطرابهم إلى الشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر على أيدي المهربين عبر الصحراء أو البحر. ويحدونا الأمل في إمكانية اعتماد مشروع الممرات الإنسانية بوصفه أفضل ممارسة تتبعها البلدان الأخرى.

وأكثر أمنا وكرامة لهم ولأبنائهم ولبلدانهم بل ولأسرتنا العالمية بأسرها.

الرئيس المشارك بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باولو جينتيوني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

السيد جينتيوني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أنا فخور حقا بحضوري اليوم هنا كشاهد على الإنسانية الكبيرة للشعب الإيطالي واستضافته أولئك الذين يصلون كل يوم إلى شواطئنا. وعلى مدى سنوات، واجهت إيطاليا أزمة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد نجحنا في ذلك بفضل التزام وسخاء نساء ورجال لامبيدوزا وخفر السواحل الإيطاليين وآلاف المتطوعين الذين كرسوا وقتهم لمساعدة المهاجرين واللاجئين، بعد رحلاتهم المحفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع هؤلاء الأشخاص هنا أمام الجميع.

لقد دعت إيطاليا منذ فترة طويلة إلى إشراك المجتمع الدولي بأسره في إدارة ظاهرة الهجرة. ولذلك، يسعدني بصفة خاصة أن أرى أنه بفضل رهافة حس ورؤية الأمين العام بان كي - مون والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، ترحب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن بمبدأ المسؤولية المشتركة.

في نهاية المطاف، ما نحاول فعله ليس مجرد حل لحالة الطوارئ أو الأزمات إننا نعمل حاليا على إيجاد حلول دائمة لحالة ستؤثر على الأجيال المقبلة. فمن جهة، ندرك جميعنا التزاماتنا الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين. يجب توفير هذه الحماية للذين يفرون من الحرب والاضطهاد. وفي رأيي، ينبغي توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل فئات جديدة من اللاجئين، مثل أولئك الذين يفرون من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ.

فلنعمل على حماية اللاجئين بجميع الوسائل، ولكن علينا أيضا أن نعطي الأمل للذين فقدوه ولالأضعف بين المهاجرين مثل الأطفال والنساء الذين يسافرون وحدهم. فلترع في نفوسهم الأمل، وبقيامنا بذلك يمكننا أيضا أن نزرع الأمل والرؤية في مجتمعنا. إننا بتوفير الحماية لأضعف الفئات نحمي قيمنا. وبإنقاذنا حياة الأطفال فإننا نعمل على إنقاذ لمستقبلنا. فلنستثمر في مستقبلنا. ولنرفض الفكرة القائلة بأن الفرصة الوحيدة المتاحة اليوم لبعض الشباب والأطفال الصغار تتوقف على المهرين.

ويجب أن نقدم استجابة فورية للذين يحتاجون إلى الحماية وإيجاد حلول عملية لأشد المهاجرين ضعفا. وهذا ما تلتزم به إيطاليا هنا اليوم. أناشد الجميع هنا المساعدة على توفير الحماية للمهاجرين المستضعفين واللاجئين أيضا. وسنواصل طرق هذه المسألة في العام المقبل مع شركائنا خلال رئاسة إيطاليا لمجموعة السبعة. ويجب ألا ندع طفلا فارا من حلب يلاقي حتفه على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.